مجلة تراثية فصلية محكمة

المورد ٢

WWW.ATTAWEEL.COM

تصدر عن
دار الشؤون الثقافية العامة
- وزارة الثقافة والاعلام
الجمهورية العراقية

المجلد الثامن عشر
العدد الثالث
١٤١٠هـ - ١٩٨٩م

أسد الدين محمد

في جدل التراث والمعاصرة

الالسنية بين عبد القاهر والمحدثين

دراسة

د. رشيد عبد الرحمن العبيدي

كلية التربية ـ جامعة بغداد

عبدالقاهر ومنهجه في النظم

عبدالقاهر الجرجاني هو أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن ابن محمد الجرجاني أحد اعلام القرن الخامس الهجري. يعد مؤسس علم البلاغة. وباب اكبر ركنين فيها: البيان والمعاني.

فقد حاول في كتابيه « أسرار البلاغة » و « دلائل الاعجاز » أن يثبت مبادىء رصينة وثابتة في طريق علم له قوانينه وأصوله، بحيث أصبحت تلك المبادىء والأسس مرجعاً يعوّل عليه من جاء بعده من علماء البلاغة والفصاحة كالسكاكي والقزويني وغيرهما.

وهو أول من اخرج موضوعات البلاغة من كونها مقصورة على الصناعة اللفظية فحسب، الى كونها ملكة ودربة، وقدرة واستعداداً لأن تبلغ ما تريد من المعاني والصور من المخاطبين، فهي بذلك فن اقناع وترغيب وترهيب، وتعجب واستمالة... ولا يتأتى ذلك إلا لمن كانت له ملكة وذوق، وعرف معاني النحو والبيان، وأدرك بحسه قوة تأثير الكلام في المخاطبين، واصابة مواقع الاقتناع من العقول المتلقية، والقلوب الواعية وشرط الكلام الجيد أن يكون منظوما على وفق معاني النحو وأحكامه، وأن هذه المعاني والأحكام معروفة عند أبناء اللغة، وأن العلم بها مشترك بينهم[1] إلا أن الذي يميز بينهم هو استعمال ادوات التعبير الجيد في مواضعها الطبيعية التي لو غيرت قليلاً لاختل المعنى وفسدت الصورة، وتغيّر الشكل. ومرجع ذلك كله عنده الى ما سماه « بالنظم » للكلام، وقصر دراسته للمعاني في كتابه « دلائل الأعجاز » على هذه النظرة الخاصة التي عرف بها من بين دارسي العربية، فهو يقول في مقدمة هذا الكتاب من قصيدة له:[2]

ما من سبيلٍ الى اثباتِ معجزةٍ
في النظم الا بما أصبحت أبديه

فما لنظم كلام أنت ناظمه ... معنى سوى حكم إعراب تُرتّبه

ثم يؤكد اهمية النظم فيقول:

هذي قوانين يُلقى من تتبعها ... ما يشبه البحر فيضاً من نواحيه
وقد علمنا بأن النظم ليس سوى ... حكم من النحو نمضي في توخيه
لو نقب الأرض باغ غير ذاك له ... معنى وصعّد يعلو في ترقيه
ما عاد الا بخسرٍ في تطلّبه ... ولا رأى غير غيّ في تبغيه

فأنت ترى أن الجرجاني قد قصر مقالته في « النظم » على النحو ومعانيه وأحكامه، وأن النحو في رأيه يحتاج إليه الناس على اختلاف مستوياتهم اللغوية والعلمية « لأن الألفاظ مُغلقة حتى معانيها حتى يكون الاعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها، حتى يكون هو المستخرج لها وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام، ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعْرَفُ صحيحٌ من سقيم، حتى يُرْجَعَ إليه، ولا يُنكر ذلك الا من ينكر حسه، والا من غالط في الحقائق نفسه. »[3].

WWW.ATTAWEEL.COM

وبين النظم والنظم تفاوت، وان كانت المقاييس والأحكام التي يستخدمها الناظمون واحدة، كالفاعلية والمفعولية والابتداء والأخبار والفضلات والتوابع.. إلخ إلا أن هناك خصوصيات تميز أساليب الناس بعضهم من بعض، فالتقديم والتأخير، والحذف والتقدير، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير مما هو مرتبط بالمغزى والغرض المعبّر عنه يدخل في جوهر الكلام، ونسجه على نسق نظام دقيق كما يصنع الحاذق في صنع الديباج، أو بناء الدار. يقول الجرجاني:(1) « وجملة الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علماً تمرّ فيه وتجلي، حتى تكون ممن يعرف الخطأ فيها من الصواب، ويفصل بين الأسامة والأحسان، بل حتى تفاضل بين الأحسان والاحسان تعرف طبقات المحسنين... وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلام، وتعدّها واحدة واحدة، وتسميها شيئاً شيئاً، وتكون معرفتك معرفة الصّنع الحاذق الذي يعلمَ على كلّ خيط من الأبريسم الذي في الديباج، وكل قطعة من القطع المنجورة في الباب المقطّع، وكل آجرّة من الآجر التي في البناء البديع »

ويتبين من خلال قوله هذا أن اللغة نظام، وانها بناء محكم من أجزاء يضم بعضها الى بعض في نسق معين، وهذه النظرة الى اللغة هو ما ذهب اليه البنيويون، عندما فسروا اللّغة على أنها « بنية »، أو مجموعة من « البنى » المتناسقة بناءً على مجموعة من القوانين المحكمة.(2)

ولست أريد هنا ـ أن اسبق الى القول بأنّ الجرجاني قد وضع أسس المنهج البنيوي منذ مايزيد على تسعة قرون، مضت، قبل أن يظهر البنيويون في امريكا وأوربا، وليضعوا منهج دراسة اللغة، وحقيقتها والكلام وأصول أدائه، ويفرّقوا بين الدال والمدلول والمشار اليه، ويكشفوا العلاقات القائمة بين مؤلفات التركيب، وينظروا الى العلاقة بين الدال والمدلول على أنها اعتباطية، ويعني ذلك عندهم أن « الدال لا ينطوي على أية إشارة أو إحالة على قيمة : « مدلول أو مضمون)، وانما الصلة بين الدال والمدلول هي مجرد صلة إعتباطية(3) إلى غير ذلك من المفاهيم التي لو تحريناها في ما وضع الجرجاني من دراسة في « دلائله » لرأيناها جلية في « نظرية النظم النحوي » التي وضع مبادئها، وبنى أسسها بشكل دقيق واضح، ودافع عنها بصدق.. ونريد أن نمرّ على بعض مصطلحات هذه النظرية محاولين استشفاف العلاقة بينها وبين مذاهب اللسانيين المحدثين.

١ ـ النظم ـ النظام ـ البناء

كون اللغة نظاماً ـ أو بنيةً أو نسقاً ـ هي فكرة، انطلق بها المنهج البنيوي في عصرنا الحاضر، وأول من أطلق هذا التعريف للغة هي سوسير الذي أراد من وراء ذلك أن ينفي عن اللغة فكرة التطورية، وأن يصفها بأنها « نظام يرتكز على قوانين توازُن تؤثّر على عناصره، وترتهن في كل حقبة من التاريخ ـ بالنظام ـ اللغوي المتزامن... ومن الطبيعي أن تؤلف مجموعة المعاني ـ نظاماً ـ يرتكز على قاعدة من المتميزات والمقابلات.. »(4) وقد أطلق عليها لذلك لفظ « النسق » وهذه كذلك لا تعدو أن تكون بمعنى « النظام » الذي يعتمد على قوانين عامة تمتلكها اللغة ـ أية لغة ـ يلتزمها المتكلم عند الأداء.

ولم يطلق سوسير مصطلح « بنية » أو « بناء » على النظام اللغوي، ولكنّ البنيويين الآخرين الذين جاءوا من بعده. فسّروا قوله « النظام ـ النسق » بالبنائية، فبعد أن نشرت محاضراته سنة ١٩١٦ م :« محاضرات في علم اللغة » قدمت دراسة في مؤتمر لاهاي بهولندة عام: ١٩٢٨ م من ثلاثة دارسين هم : « جكبسون » و« تروبتسكوي » و« كراتشوفسكي » وقد عالجت هذه الدراسة قضية اللغة، وكونها « نظاماً » وبناءً، ثم أصدروا عام: ١٩٢٩ بياناً في مؤتمر « براغ » ليعلنوا صلاحية المنهج البنيوي لاكتشاف قوانين بنية النظم اللغوية وتطورها(5) ويطلقوا مصطلح « البنية » على النظام اللغوي، فأصبحت « البنيوية » ـ عندئذ ـ منهجاً علمياً صالحاً لدراسة اللغات.

وبعد ظهور مصطلح « البنية » وقد تترجم « البناء » تناولها الباحثون بالتفسير والتعريف فاختلفت بينهم على اختلاف مشاربهم وأذواقهم. فجان بياجيه يرى أنها « نسق من التحولات له قوانينه الخاصة بأعتباره نسقاً.. »(6) ولابد لكل بنية من أن تتصف بالخصائص الثلاث: الكلية ـ التحولات ـ التنظيم الذاتي، غير أن المهم في البنية هو العلاقات المنظمة للعناصر المكونة، أو المؤلفة للغة، وهو ما يعرف بقوانين البنية الداخلية ويعرف ليفي أشتراوس « البنية » :بأنها نسق أو نظام، فهي تتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يحصل للواحد منها أن يحدث تحوّلاً لسائر العناصر الأخرى. وهذا عنده واضح في دراسة البنى الأجتماعية.(7)

ويرى « جيل ديلوز »: انه لا تكون ثمة بنية الا أن تكون ثمة لغة، فحين نتحدث عن شيء ما، فيعني ذلك أننا نتحدث بلغة ذلك الشيء الخاصة، وهي لغة « الأعراض » و « الأمارات » فإذا اردنا دراسة شيء، فلابد من التعرف ـ أولاً ـ على لغته الخاصة أي: على رموزه وعلاماته، ويرى في « البنية »

انها حقيقة ولكنها غير واقعية، وانها مثالية وعقلية ولكنها غير مجردة، فضلاً عن أنها في العادة: لا شعورية.»[11]

ويذهب «لالند» في تعريفه للبنية إلى أنها كل مؤلف من ظواهر متماسكة بين أجزاء النظام، بحيث يتوقف كل جزء منه على الجزء الذي يحاذيه، أو يكوّن معه بناءً، فلا يمكن للجزء أن يكوّن إلا بفضل علاقته بالجزء الآخر مما قبله أو بعده.

يتبين من خلال هذه التعريفات أن «اللغة» بناء، وانها نظام ونسق من العلامات، مترابط الأجزاء، يعتمد كل جزء فيه على غيره بعلاقات تنظيم الدلالات، بحيث لو اختلت العلاقة بين هذه الأجزاء لاختلت الصورة والمضمون. والعلامات، هي الألفاظ، وهي ما يعرف ـ عندهم ـ بالدال ـ أي: الصورة الصوتية ـ وهذه الصورة الصوتية متحدة بتصوّرٍ ما بالمدلول، وهو المضمون أو المحتوى.

نرجع الآن إلى تلمس هذه النظرات في اللغة ونظامها، في ما سبق إليه الجرجاني في كتابيه (الدلائل والأسرار) فنجد أن كون اللغة «نظاماً» أو «بناءً»، أو حتى «نسقاً» قد طرح بشكل واضح على لسان الجرجاني في كل أجزاء كتابه «الدلائل»؛ لأن الجرجاني وضع لهذه النظرة في اللغة منهجاً يريد من خلاله تحقيق فكرة أنّ اللغة «نظم» ذو قواعد وأحكام ومعان اسماها بمعاني النحو ووجوهه، وأنها «بناء» كلما أحكم ـ على وفق متطلبات الأحكام والصنعة، كان أكثر بياناً ووضوحاً. وهذه بعض إيراداته في هذا المضمار.

ـ أنت تؤدي في الجملة معنىً من المعاني التي لا سبيل الى إفادتها الا بضم كلمة الى كلمة، وبناء لفظة على لفظة.»[12]

ـ صحة نظم الكلام ومزية نظمه خصوصية في (كيفية النظم وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها على بعض)»[13]

ـ ولقد سبق في مقدمة هذه الفصلة من الحديث على نظرية النظم ـ عنده ـ أن نقلنا مذهبه في النسج اللغوي، وأحكامه فقد شبهه بترتيب الغزل، وضم طاقات الإبريسم بعضها الى بعض في الديباج، وكل قطعة الى أختها في البناء (وكل آجرة من الآجرّ الذي في البناء البديع)»[14]

ـ وان الالفاظ ترتب على نسق المعاني في النفس»[15]، لأن اللفظ تبع للمعنىٰ في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس.

ـ وتتناسق الدلالات وتتلاقى المعاني على الوجه الذي يقتضيه عقل المتكلم.

ـ «إنه لابدّ من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة من حيث أن الألفاظ؛ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنىً أن يكون أولاً في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله ـ أولا ـ في النطق»[16]

والمتكلم «يحتاج في الجملة الى أن يضعها في النفس وضعاً واحداً؛ وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ـ هاهنا ـ في حال ما يضع بيساره هناك»[17] ولما كان النظم عند البنيويين يرتكز على قانون ينظم العلاقات في الكلام، كان ذلك ـ أيضاً ـ هو غرض نظرية النظم عند عبدالقاهر، بل هو جوهر النظرية، فالنظم لابد له من أن يرتكز على قواعد وقوانين تنظمه، لذلك لم تخل فكرة يطرحها في هذا المجال من ربط بقوانين اللغة وأصولها، يقول:

ـ «ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها.»[18]

ويعني ذلك أن الكلام ـ الأداء والأنجاز ـ يراعي حدود اللغة وقوانينها، بل أن هذه القوانين تفرض نفسها (بطريقة جبرية من جيل الى آخر) كما يعبر البنيويون.»[19] ويعني ذلك عند عبدالقاهر أنّ اللغة ـ وهي نظام ـ تريد من ابنائها مراعاة أصولها الموضوعة، والجوازات التي تمنحها لهم، فجملة المبتدأ ـ مثلاً ـ (زيد منطلق) و(زيد ينطلق) و(ينطلق زيد) ـ هكذا يدخلها الجرجاني في المبتدأ والخبر ـ و(منطلق زيد) و(زيدٌ المنطلق) و (المنطلق زيد) و (زيد هو المنطلق) انما تتغير لاعتبارات مقننة وموضوعة في كيان اللغة، تتغير على وفق غاية المتكلم من المعاني والأغراض: «وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروعه.»[20] وعند تحقق معاني النحو وأحكامه تتحقق صحة الكلام وفساده[21]، ومعاني النحو التي يقوم عليها «نظم الكلام» كثيرة كالتقديم والتأخير والفصل والوصل، والحذف والأضمار، والتعريف والتنكير، و الأعادة والتكرير، فضلاً عن قضية الأسناد التام في تراكيب الكلام، وما يكمل هذا الأسناد من الفضلات والتوابع المعروفة في قواعد اللغة.

ويبدو أن استعمال لفظ (البناء) في تأليف الكلام معروف عند المنشئين، قبل أن يضع الجرجاني نظريته النظمية البنائية. ويروي الجرجاني عن بشار حين قال له خلف الأحمر: لم قلت في شعرك:

بكرًا صاحبيّ قبل الهجير إنّ ذاك النجاح في التبكير

(لو قلت يا أبا معاذ ـ مكانه :

بكرًا فالنجاح في التبكير.

كانَ أحسن.

فقال بشار: إنما بنيتُها أعرابية »[32] فقوله « بنيتها » اشارة الى معنى البناء ويؤكد الجرجاني هذه النسقية والبنائية في أحكامه على اللغة في معظم المواطن التي تعرض فيها لأثبات هذه الحقيقة، فيقول في بناء القصيدة ـ مثلاً ـ على نسق ما يبنيه شاعر آخر، وذلك اذا عمد شخص الى شعر فصيح، فقرأه ونطق بالفاظه على النسق الذي وضعها الشاعر عليه. ويقول: « اذا تأملنا وجدنا الذي يكون في الألفاظ من تقديم شيء منها على شيء، إنما يقع في النفس، انه نسق اذا اعتبرنا ما توخى من معاني النحو في معانيها ».[33] « ذلك لأنه إنما يكون تقديم الشيء على الشيء نسقاً وترتيباً ». ثم يؤكد اختلال صورة النسق والنظام، لاختلال التقديم والتأخير، بالشكل الاعتباطي، حين تضع قول امرىء القيس ـ مثلاً ـ

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

هكذا: نبك قفا حبيب ذكرى ومن منزل.

ويقرر الجرجاني قبل الذين اكتشفوا أن المجتمع « بنية » والعلوم الرياضية والفيزيائية والاقتصادية واللغوية، وغيرها من العلوم الكونية « بنى » و « أنظمة »: أن العلوم التي لها أصول مقررة، وقوانين مضبوطة، قد اشترك الناس في العلم بها، واتفقوا على البناء عليها.[34]

ولست أريد هنا أن استقصي مقولات الجرجاني في بنيوية اللغة وكونها نظاماً ونسقاً ففي ما أوردت كفاية للتدليل على قوة نظرية النظم، وسبقها في مضمار الدراسة اللغوية التي بنى عليها الألسنيون المحدثون مناهجهم في البحث اللغوي.

٢ ـ اللفظ والمعنى والعلاقة بينهما:

وتبرز ـ هنا ـ حقيقة جديدة في النظر البنيوي، يعتقد أنها مما توصل اليه البنيويون ـ أو الكثير منهم ـ ولا سيما سوسير ومن تابعه في الألسنيات الحديثة، وهي حقيقة معنى الكلمات وصلة هذا المعنى بالدال، وهو اللفظ المصوت، ثم العلاقة بين الدال والمدلول في الكلم المفردة. فاللفظ، وهو عند سوسير « العلامة »، أو ما عبروا عنه بالصورة الصوتية أو « الدال »، له علاقة بتمثيل ذهني أو معنى ذهني هو (المدلول). فالدال هو الصوت أو الايماء أو الصورة المحسوسة أوالحركة. والمدلول هو المحتوى أو المضمون أو الفكرة، أو ما يعرف في العربية « بالمعنى » أما الدلالة بينهما فهي التي تفسر العلاقة بين اللفظ والمعنى، وهذه العلاقة كما يرى سوسير علاقة اعتباطية تعسفية، أي أننا حين نقول : « رجل » فلا علاقة عقلية وصميمية بين : « ر ج ل » ـ هذه الاصوات الثلاثة ومفهوم « رجل » في الواقع الخارجي. ويدلل سوسير على ذلك بأننا نستطيع أن نضع أصواتاً اخرى تدلّ على الشيء نفسه، كما في اللغات الأخرى مثل ((HOMME)) في الفرنسية، و((Man)) في الانكليزية فالعلاقة بين الدال والمدلول علاقة صورية شكلية.[35]

وربما كان لهذه النظرة السوسيرية من يتقدها من اللسانيين الآخرين، مثل « بنفنست » الذي ميز بين الدال والمدلول والعلاقة بينهما، وبين الدال والشيء والعلاقة بينهما كذلك، فالعلاقة بين الدال والشيء الواقع في الخارج هي التي ينظر إليها على أنها تعسفية.

وقد لقيت آراء سوسير في العلاقة بين الدال والمدلول قبولاً عند بعض الدارسين المحدثين، فذهبوا الى أن اللغة نظام من العلامات التي ترتبط بمعانيها ارتباطاً اعتباطياً، وتعبر هي ومعانيها على التساوي عن مدركات نفسية.[36]

وحاولوا التفريق بين معنى عرفي للدال ومعنى استعمالي. فمدلول الكلمة ينظر إليه من جهتين: طبيعية كما في الاستعمالات الأدبية والفنية للكلمة، وعرفية كما ترد في معناها المعجمي.[37] وهذا التفريق ـ كما سنرى ـ ليس جديداً، بل لقد سبق إليه عبدالقاهر ـ كذلك.

ونحاول ـ الآن ـ أن نتلمس نظرات القوم في المبنى والمعنى لنرى الجديد الذي أضافوه الى السابق في هذا المضمار.

فرّق الجرجاني بين « نظم الحروف »، أي تنظيم أصوات الكلمة الواحدة، وبين نظم الكلام، أي: بناء الجمل والتراكيب من المفردات. ويقصد « نظم المفردات من أصواتها المؤلفة لها » يقول الجرجاني:

« إن نظم الحروف هو توالبها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتض عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسماً في العقل، اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال: « ربض » مكان « ضرب » لما كان في ذلك ما يؤدي الى فساد »[38].

هذا هو الشق الأول من النظم، أما الشق الثاني فهو قضية « نظم الكلام » وهو ـ طبعاً ـ يختلف عما سبق، « فليس الأمر فيه

ـ كذلك ـ، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس». وهو ما سنبحثه في تطابق البنى الخارجية مع البنى الداخلية في نفس المتكلم.

فالشق الأول من كلام عبدالقاهر يجرنا الى وضع الحدود الآتية:

اولاً: إن الأصوات اللغوية شيء ودلالاتها شيء آخر.

ثانياً: ليست هناك علاقة عقلية بين المفردة اللغوية ومعناها، ولا هي بمقتضى قانون معين، ويعني ذلك أن العلاقة عرفية، أو اعتباطية اصطلح عليها واضعو اللغة.

ثالثاً: ان المثال الذي وضعه عبدالقاهر تأكيد واضح لاصطلاحية اللغة.

وهذه المبادىء في دلالة المفردة، والعلاقة بينها وبين مدلولها هي من أهم الأسس البنيوية التي يتشبث بها الألسنيون المحدثون.

ولما كان اللفظ ذا معنى معجمي اصطلاحي، يتغير بتغير الاستعمال، كما سبقت الاشارة، فلابدّ لنا من أن نترسم هذه الصورة في مذهب الجرجاني «البنائي»... ونحن واجدون ذلك في قوله صراحة:

«إن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت بها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ.»[30]

والمتأمل في قوله «ملاءمة معنى اللفظة...» الخ ما وضعنا تحت خطاً من عبارة الجرجاني يقف على حقيقتين هما:

أ ـ ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها وهذا هو المعنى الطبيعي الذي أشرنا إليه في ما مضى من البحث، وهو معنى يحدده الاستعمال، وعلاقة المفردة بما قبلها وما بعدها، فليس هو نظماً اعتباطياً غير مبني على قصد أو غرض يريدهما المتكلم، ويرمي اليهما، ويوضح ذلك بقوله: «هو نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه من بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء الى الشيء كيف جاء واتفق»[31]

ويشبه ذلك بالصياغة والنسج المحكم «وكذلك كان مدعم نظيراً للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي، والتحبير، وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كل «لفظ»، حيث وضع علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح».[32]

ب ـ صريح اللفظ، يريد به معناه المعجمي، لأن الاستعمال الطبيعي للفظ يضفي عليه معنى آخر غير معناه الصريح المتعارف عليه، ويؤكد هذه الحقيقة في اكثر من موضع من «دلائله»، فالجرجاني يفرّق بين معاني المفردات في اختلاف موضعها من الاستعمالات والحالات والسياقات، فيقرر «أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر، كما هو العبرة في حل الخفي على الجليّ..»[33] واللفظ مرهون بالسياق وصورة التعبير، فدلالات المتجددة يفرضها الشكل الذي تقع فيه من كلام المتكلم. «وذلك أن ليس كلا منا في ما يفهم من لفظتين مفردتين نحو: (قعد) و(جلس).. ولكن في ما فهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر».[34]

وبناءً على ذلك كله فقد ذهب الجرجاني الى وضع حدّين للمفردة في حقيقة معناها في الاستعمال يسمى الأول «المعنى» وهو معناها العرفي الرمزي المعجمي، ويسمي الثاني «معنى المعنى»، وهو الذي يتأتى عن طريق الاستعمال.. وهو الذي يحققه طريق القصد والغرض والمجاز في التعبير. يقول:

«ما تصل إليه من المعنى بظاهر، فهذا هو المعنى، فاذا كنت لا تصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ ـ وحده ـ بل وجدت لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها الى الغرض.. فذلك هو «معنى المعنى» ويتأتى لك عن طريق المجاز... وذلك نحو: «طويل النجاد، كثير الرماد».

و«رأيتك أسداً»... ثم يختصر تعريفه لقضية التفريق بين معنى المفردة المعجمي، ومعناها المتولد من الاستعمال، بقوله: المعنى ومعنى المعنى.

ويراد بالمعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ، واللذي تصل اليه بغير واسطة، ومعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى الى معنى آخر.»[35] ومعنى المعنى هذا الذي يشير اليه الجرجاني هو الذي عرفته الدراسات اللغوية الأوربية. The meaning of meaning)

والجرجاني ـ كما يتبين من خلال نظريته ـ يخصص للمعنى مكاناً كبيراً في أصولها وأركانها، بل إنّ الدراسة اللغوية عنده تقوم على أساس «المعنى» قبل كل شيء، وهو بهذا يخالف البنيويين الذين أقاموا منهجهم على درس اللغة درساً صورياً شكلياً، بالنظر الى الصور اللفظية المختلفة داخل اية لغة، ولم تحاول البنيوية الأمريكية الانفلات من النزعة الصورية في دراسة اللغات الهندوأمريكية.[36] ولكن الخط البياني ـ اليوم ـ أخذ يشير الى اتجاهات جديدة في التيارات البنيوية تتبنى علاقة اللغة

بالفكر، وأهمية المعنى في دراسة أية لغة، « فالمعنى هو الهدف المركزي الذي تصوّب اليه سهام الدراسة من كل جانب »[٣٢] فدراسة الصوت مع الشكل الصوتي ثم دراسة الصرف والنحو، ودراسة الدلالة المعجمية، والاستعمالية أو السياقية كل ذلك يسير في طريق المعنى لا غير، فكل فرع من:

النحو ←
الصرف ←
الدلالة ← ←تكون في خدمة المعنى
المعنى السياقي ←
الصوت ←
الوظيفة الصوتية ←

اذ كل هذه الفروع تتجه الى المعنى خلال الدراسات الخاصة.

وفي إطار هذا الاتجاه، يدعو الآن في إرساء الدراسة اللغوية على المنطق.[٣٣] والمعقول، وجعلت نظرية النظم النحوي هدفها الأول دراسة المعنى؛ لأن من المنطق أن يقوم نظم الكلام وترتيبه على معاني الكلم، يقول الجرجاني: « النظم والترتيب في الكلام عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلم لا في الفاظها ».[٣٤] ويلمح من خلال كلامه أنّ الفضل دائماً للمتكلم المبدع لأنه يقصد الى المعنى دائماً فينشيء ما يشاء من الكلام تبعاً لما يريد من معان، أما الذي يعيد كلام الآخرين ويحكيه، فانما هو مقلد ببغاوي. وبين هذه النظرة وما يذهب إليه المنهج التوليدي من حركية التغيير اللانهائي في الأبداع اللغوي خيط من الوصل رفيع،[٣٥] كما ترى.

وما دمنا نبحث في موضوع الدلالة، والمعنى، فإن المنهج البنيوي قد اختلف أفراده في اتجاهاتهم حول تفسير الدال والمدلول والمرجع أو الشيء، فقد قصر سوسير دراسته على وجود دال وهو الصوت، ومدلول، وهو المفهوم أو المعنى، وزاد آخرون على هذا المصطلح المرجع، فكل من الدال والمدلول في علاقة مع الواقع الخارجي المعروف بالمرجع.[٣٦] وطرح « هلمسليف » مصطلحات أخرى في هذا الجانب، فقد استغنى عن الدال والمدلول، وأحل محلها « مستوى التعبير » وهو الصوت، و « مستوى المحتوى » وهو المعنى أو المضمون، وسميت مدرسته (بالكلوسيماتيكية) بما أنطوت عليه من تغيير للاتجاه في دراسة اللغة الى اعتبار التاريخ والاجتماع ظاهرتين مؤثرتين في مسار اللغة.

وعلى أية حال، فانّ التقسيم الثلاثي في النظرية الدلالية عند البنيويين ـ ولا سيما « بنفنست » مجروفة[٣٧].

فهل وقف الجرجاني عند « ثنائية الدلالة » أم تعدّاها الى ثلاثيتها ؟ !.

يقول الجرجاني: « كيف يتصور أن تسبق « الالفاظ المعاني » وان تتقدمها في تصوّر النفس ؟ إن جاز ذلك جاز أن تكون اسامي « الأشياء » قد وضعت قبل أن عرفت « الأشياء » وقبل أن كانت ».[٣٨]

وعبدالقاهر هنا يوضح مفاهيم لسانية دقيقة ينبغي الوقوف عندها.

١ ـ لا يمكن في الواقع أن تكون هناك ألفاظ ما لم يكن لها معنى يسبقها، فاللفظ يوضع لمعنى من المعاني، أو لشيء من الأشياء.

٢ ـ يجب أن يكون الشيء في الواقع الخارجي مشاهداً محسوساً ثم يتفق على تسميته بالدوال او الألفاظ. وهذه هي الصورة لميلاد الالفاظ، وليس العكس.

٣ ـ يحدد بقوله هذا مفاهيم ثلاثة لنظرية الدلالة هي:

ـ الألفاظ ـ وهي الأصوات أو الدوال أو المستويات التعبيرية، كما أطلق عليها الكلوسيماتيكيون.

ـ المعاني: وهي المدلولات، أو مستويات المحتوى.

ـ الأشياء، وهي المرجع أو الشيء المشاهد في الواقع الخارجي.

ـ وبالتالي فإنّ اللغة ـ عنده ـ من إبداع الأنسان ووضعه

وهذا كله يؤكد لنا أسبقية النظرة اللسانية الدقيقة في نظرية النظم عند عبدالقاهر، ووضعه لأسس البنائية الحديثة في دراسات اللغة. ولم تكن هذه المقولات قد وردت عرضاً من غير قصد في كلامه، بل تراه يؤكدها بين الفينة والأخرى، بما يدل على عمق إيمانه بها، وشقه الطريق الى تحقيق هدفه بهدي منها. وها هو ـ مرة أخرى ـ يقوي تقسيمه الثلاثي لقضية الدلالة، فيقول: « إن العقلاء بنوا كلامهم إذ قاسوا، وشبهوا على أن « الأشياء » تستحق « الأسامي » لخواص « معانٍ » هي فيها دون ما عداها »[٣٩]. فيمرّ على ثلاثة مصطلحات: الشيء، والاسم الملفوظ، والمعنى وهو ما يعرف بالصورة الذهنية عند بعض البنيويين[٤٠]، ويثبت ـ بشكل واضح ـ أنّ اللغة نتاج بشري؛ لأنه يرى أن للعقلاء بدأ في الوضع والأحداث، وهم عندما أرادوا

وضع اسم لمسمى معين، حاولوا التوفيق بين صفة الشيء المسمى وما يوافقه من الأصوات او الدوال عليه، وهذا ما عبر عنه بقوله: (خواص معانٍ)... وربما نجد مصداقاً لقوله هذا ما يراه المؤمنون بنظرية محاكاة الأصوات في اللغة، وربما ـ أيضاً ـ دلّ الكثير من الدلالات على مدلولاته من هذا الطريق، كقولنا «فرّ العصفور» لما يحدثه من صوت: «فرفرة» و«صر الجندب» لما يحدثه من صوت «صرصرة» و«خرّ الماء» لما يحدث من صوت «خرخرة»... الى غير ذلك..

وهذا النظر ـ على اية حال ـ مذهب يعتنقه الكثير من الباحثين في قضية اللغة البشرية، ومصدرها، له وعليه حجج وبراهين. ولكن الذي يمكن استخلاصه من نظرية العلاقة بين الدال والمدلول عند الجرجاني أن هذه العلاقة تبقى احتياطية، متمثلة في ما أورده من مثال بين معنى الضرب في الفعل «ضرب» ومعناه، فيما لو وضعت بدلاً من «الضرب»، «ربض» ـ مثلاً ـ يقول الجرجاني: «فلو ان واضع اللغة كان قد قال: ربض، مكان ضرب لما كان في ذلك مايؤدي الى فساد»[٤٠] والتوفيق بين قوله هذا وقوله السابق أن واضع اللغة قد يلاحظ بعض الأتفاق في مواصفات الشيء المسمى لما يطلق عليه من الدلالات الصوتية، كما مثلنا في بعض مفردات اللغة، وهذه الصورة يمكن ملاحظتها ـ في الأقل ـ في مفردات العربية.[٤١]

٣ ـ العلاقة ـ التعليق

والتعليق ركن من أهم الأركان التي ترتكز عليها نظرية النظم النحوي، ويعني عند عبدالقاهر علاقة مفردات الجملة بعضها ببعض، كعلاقة الفعل بالفاعل، وعلاقة المبتدأ بالخبر وعلاقة الصفة بالموصوف، وعلاقة الحرف بالفعل، أو بالاسم، الى غير ذلك من العلاقات التي تدخل اساساً في عملية نظم الكلام وصحته على وفق المستوى الصوابي المطلوب في قواعد اللغة: وهذه هي صور تعلق الكلام بعضه ببعض في كلام الجرجاني يقول عبدالقاهر:

ـ ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض.[٤٢]

ـ وللتعليق في ما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام:

١ ـ تعلق اسم باسم.
٢ ـ تعلق اسم بفعل.
٣ ـ تعلق حرف بهما.

ـ ويعطي مختصراً لقضية التعليق هذه فيقول:

«ومختصر الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لابد من مسند ومسند اليه، وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة..»[٤٣]

ومهمة التعلق هذه جوهرية في التمييز بين صحة الكلام وفساده، فموقع اللفظ، وملاءمته لما بعده وما قبله، وطبيعة العلاقة بينه وبين الكلمة الأخرى كفيلة بجعله كلاماً سليماً مقبولاً أو فاسداً مرفوضاً. ولذلك نجد الجرجاني يفسّر هذه المكانة المركزية للنظم في نظريته بقوله: وهل قالوا: لفظة متمكنة ومقبولة وفي خلافه: قلقة ونابية ومستكرهة، إلا و غرضهم أن يعبروا بالتمكن عن «حسن الائتلاف» بين هذه وتلك من جهة معناها وبالقلق والنبو عن «سوء التلاؤم».[٤٤]

ويعيد هذا المنطق نفسه في الموضع نفسه من الكتاب فيقول: «وهل تجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها ـ أي: من المفردات في داخل الجملة ـ وفضل مؤانستها لأخواتها».[٤٥]

ويقول ـ كذلك:

«إن الالفاظ تتفاضل من حيث هي الفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها من ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ». وقد مضى هذا في ما سبق من حديث.

ويقول في موضوع التعلق:[٤٦]

«اذا رجعت الى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب تلك»

واذا فهمنا أهمية علاقة الكلم بعضها ببعض داخل الكلام وجب ـ إذن ـ أن نعرف أن تكون العلاقة طبيعية بين المفردة وأختها، فاذا انحرفت العلاقة عن طبيعتها فلابدّ من أن تكون ـ هناك ـ صور اخرى من العلاقات بين الكلم في التراكيب، ومن هذه الصور في العلاقة، طريقة المجاز، لأنها وسيلة دقيقة للتمييز بين حقيقة المعاني ومجازيتها، فالجرجاني ينتقد البلاغيّين الذين يرون أن روعة القرآن الكريم واعجازه يكمنان في لفظه وفي فصاحة مفرداته من غير أن ينظروا الى نظمه، ومواقع المفردات في داخل تراكيبه، وعلاقة هذه المفردات بعضها مع بعض، يقول[٤٧]: «أن يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه الى الشيء، وهو لما هو من سببه، ويرفع به ما يسند إليه، ويزوى بالذي الفعل له في

المعنى منصوبا بعده مبينا أن ذلك الاسناد وتلك النسبة الى ذلك الأول، انما كانت من اجل هذا الثاني، ولما بينه وبينه من الاتصال والملامسة ».

ونحاول توضيح هذه القضية بمثال من القرآن الكريم وهو قوله ـ تعالى ـ « واشتعل الرأس شيباً »، فانه لو كان اللفظ : « واشتعل شعب الرأس » أو « اشتعل الشيب في الرأس » على الأصل لم يفد ما أفاده الأول من معاني الشيب الذي يفيد الشمول والشيوع والاستقرار حتى لم يبق شيء من سواده.

كما تقول : « اشتعل البيت نارا » و « اشتعلت نار البيت » فالأول يفيد العموم، والثاني مقصور على النار. وهذا كله يرجع الى النظم الجيد الذي يقوم أساساً على صحة العلاقة وقوتها في داخل الكلام، بين المفردة واختها.

ومن الطبيعي أن اللغي يفرض جودة التعلق للكلم بعضه ببعض هو المعنى، مع مراعاة أصول النظم، وهي معاني النحو من فاعليه ومفعولية.. الخ وأنت ترى الجرجاني يسعى وراء تحقيق ذلك، فيقول:[٣٢]

« معلوم علم الضرورة أن لن يتصور أن يكون للفظة تعلق بلفظة أخرى من غير أن تعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك. ويراعى هناك أمر يصل احداهما بالأخرى ».

وهل يظن ظان أن الأمر اللغي يصل احداهما بالأخرى غير « معاني النحو »، فلو خالفنا في الحدود، وأدخلنا حرف الجر على الفعل ـ مثلاً ـ وقلنا : (في يدرس محمد البيت) نكون قد اخللنا ركناً مهماً من اركان النظم وهو صحة التعليق، ولذلك نقل لنا الجرجاني صوره من هذا الاختلال، حين طلب منا أن نعمد الى قول امرىء القيس « قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل »[٣٣] ونزيل اجزاءه عن مواضعها، ونضعها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها، فنقول : « من نبك قفا حبيب ذكرى منزل » ثم ننظر هل يتعلق منا فكر بمعنى كلمة منه ؟... « ان الفكر لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو ».

من هذه الزاوية التي ينظر منها الجرجاني نجد أن اللغة تبدو، وكأنها ظاهرة بالغة التعقيد، وأنّ دراستها تقتضي ايجاد نظرية تفسّر القضايا اللغوية، ولو لا ذلك لم يحاول الجرجاني أن يضع لنفسه هذه النظرية التي بناها على اساس أن اللغة نظام، وأن هذا النظام لحكمه علاقات بين عناصره، تنظم تراكيب الكلام وجمله.

وهذه الزاوية نفسها نظر منها الألسنيون المحدثون وبنوا عليها مناهجهم في البحث اللغوي، مع اعترافهم بأنها منهج قديم. يقول ميشال زكريا في منهج دراسة اللغة : « في الواقع يقتضي النشاط العلمي التصنيفي لحظ اكبر عدد ممكن من المعطيات المعدّة للدراسة وتصنيفها وفق ترتيب معين، وبهدف تبيان الصلات أو العلاقات القائمة فيما بينها، ويقتصر عمل الباحث الألسني، في ظل النهج التصنيفي، على ملاحظة اكبر عدد ممكن من الكلام الخطي أو الشفوي، وعلى دراسة عناصره المؤلفة ـ المورفيمات والفونيمات ـ وعلى تصنيفها وفق فئات متنوعة.

إن النهج العلمي التصنيفي نهج قديم ـ جداً ـ ومعروف، في هذا المجال... وفي مجال الألسنية تعتمد المدارس البنيانية المختلفة النشاط العلمي التصنيفي وتسعى الى وضع وصف للغة يحدّد عناصرها المؤلفة، ويدرس العلاقات القائمة فيما بينها ».[٣٤]

ترى هل الاتفاق بين مايراه الجرجاني من كون اللغة نظماً لكلام يتعلق بعضه ببعض مع مايراه الالسنيون في هذا المضمار كان محض صدفة أم كان هناك نهج علمي فرض وجوده على سيبويه وابن جني ثم الجرجاني وغيرهم ممن تصدّوا للبحث اللغوي بعقول مفتحة، ورغبة في الوصول الى حقائق الأمور من طريق الملاحظة والتجربة، والتحليل، والمنطق، حتى كان ذلك كله مدعاة الى الاشادة بما بذلوا من جهد ؟ يقول روبنز (Robins) في مقدمة تاريخه الوجيز لعلم اللغة : (ان العمل اللغوي عند الصينيين والعرب والهنود قد درس دراسة مستقصاة، ولكن من موقعه في السياق الثقافي والتاريخ الأدبي لتلك الشعوب ».[٣٥]

ويرى كارتر ـ وهو أحد دارسي كتاب سيبويه ـ في دراسة سيبويه اللغوية، ان كتابه : « يقدم نموذجاً من التحليل البنيوي، لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين ». ويقدر كارتر أن : لو « ولد سيبويه في عصرنا هذا لتبوّأ منزلة وسطاً بين دي سوسير، وبلو مفيلد »[٣٦] هكذا يرى الغربيون المنصفون رأيهم في الدراسات اللغوية العربية، ويحاولون اليوم أن يترسموا خطا أولئك الأفذاذ من علمائنا، ومع ذلك نرى بين ظهرانينا من يعجب بهم، ويشيد بصنيعهم، وكأنهم هم أصحاب الابداع لا أسلافنا وعلماؤنا الأقدمون!

يقول باحث عربي شدّته منهجية الغرب إليها في بعض صورها، في مكانة علماء الصرف العرب، ودراساتهم الدقيقة منه، ان هذه الدراسات : « أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أيّ مكان آخر في عالم اللغويين قديماً وحديثاً، و لا يزال

كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الاعجاب والاحترام، وسيظل دائماً ـ كذلك ـ في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم ».[٥٤]

وأراني قد انحرفت ـ قليلاً ـ عما نحن بصدده، وذلك أننا نبحث في موضوع « التعلق » و « علاقة » الكلام بعضه ببعض، وصله ذلك « بالنظام » أو « النظم » في الجمل واختلاف تراكيبها.

فالبنيويون مختلفون في مسألة « العلاقة » بين العناصر التركيبية، ففي الوقت الذي نجد فيه سوسير يذهب الى أن العلائق بين العناصر تدخل في مسألة النظام، وهو مذهب الجرجاني في ما قدمنا، نجد هلمسليف يخالف هذا المذهب فيرى وظيفة العناصر قبل أن تكون تنظيمية، فالوظيفة التي يؤديها العنصر جوهرية في التركيب، ولذلك يرى أن مثل قولنا : « الليلة الهلالة » عبارة جيدة من ناحية تأدية كل عنصر منها وظيفته المطلوبة. وهذا ما يعبر عنه الوظيفيون بقولهم : « ان كميتين ثابتين تستدعي احداهما الأخرى، بينهما وظيفة التشارط، وكل واحدة منهما تستقل عن الأخرى، أي: بينهما استقلال داخلي، تبقى وظيفة هذه العلاقة بين ثابت ومتغير وظيفة تحديد كل عنصر لما يصاحبه. ».[٥٥]

ويعتمد هلمسليف في العلاقة بين العناصر على القياس، أي على انسجام العناصر بعضها مع بعض، وهو ما تبنته مدرسة « براك » وجعلته حقيقة في السلسلة الكلامية.[٥٦]

ويرى هلمسليف ـ أيضاً « أنه ليست هناك لغة تتميز بحرية ترتيب عناصرها، فكل عنصر تتحدد علاقته بالذي يجاوره ».[٥٧] ولنتأمل قوله هذا ولنقارنه بقول الجرجاني « اذا ثبت الفرق بين الشيئين في مواضع كثيرة، وظهر الأمر بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه وجب أن تقضي بثبوت الفرق حيث ترى احدهما قد صلح في مكان الآخر، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر. . وينعكس لك هذا الحكم، أعني: انك اذا وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه، ـ كذلك ـ تجد الفعل يقع، ثم لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدي ما كان يؤديه ».[٥٨]

ويقوله ـ كذلك ـ : « وهل نجد أحداً يقول : هذه اللفظة فصيحة، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها ».[٥٩]

وتتردد مثل هذه الأحكام في علاقات العناصر بعضها مع بعض ـ كثيراً ـ بحيث تأتي النظرية ـ عنده ـ على كل أجزاء مذاهب البنيويين، واختلافاتهم، فيما يسمونه « العلاقة القياسية » يسميه الجرجاني : مؤانسة المفردة لجارتها، أو مجانستها لها، وملاءمتها، وما يسميه البنيويون ـ أو بعض اتجاهاتهم ـ بالعلاقات المركبة نجده عند الجرجاني في عبارة : « يعتبر مكانها من النظم »، لأن النظام عند هلمسليف هو « المركبات أو العلاقات المركبة ».

إن مثل هذه اللقاءات بين المدارس البنيوية من جهة ونظرية الجرجاني في النظم من جهة أخرى لتؤكد لنا حقيقة لا يمكن تجاوزها، وهي أنّ البنيوية في اللسانيات المعاصرة لا تعدو أن تكون اجتراراً لنظرية النظم الجرجانية، وإن غيرت الأولى ـ أعني البنيوية ـ مصطلحاتها، لأنها تكلمت بلغة العصر، ولغة قوم لم يكونوا عرباً، وأقامت دراساتها بأدوات غير الأدوات التي استخدمها الأقدمون.

ولقد حدثني أحد الأصدقاء من أساتذة كلية الاداب في جامعة القاضي عياض، كان قد حصل على شهادة عليا من فرنسا على يد أحد أساتذة البحث اللغوي البنيوي، أنه قام بترجمة نصوص من كتاب « دلائل الأعجاز » الى اللغة الفرنسية، وأطلع عليها جملة من المعنيين بهذا الشأن فرآهم يقرأون هذه النصوص المترجمة، ويبدون إعجابهم بها، وكأنهم لم يطلعوا عليها، ولم يبلغهم شيء عنها. وصاحبي يعتقد أنهم يعرفونها ـ جيداً ـ ولكنهم يخفون الحقيقة لأنها دامغة، تهدم كل ما سحروا به أعين الناس من البهارج، ولا يفلح الساحر حيث أتى.[٦٠]، فهم لا يخفونها على انفسهم. . ؛ لأنهم يعرفون هذه الحقيقة، ولكنهم يخفونها على طلبتهم؛ لئلا يكتشفوا العلاقة بين السارق والمسروق، و يضعوا ايديهم على الأصول والفروع.

وليس غريباً أن نرى في كتبهم إشارات متناثرة الى بعض هذه الأبداعات المتميزة عند الباحثين العرب، كما نرى في « مفاتيح الألسنية » لجورج مونان، وهو يتحدث عن علم الأصوات في أوربا، وصلته بعلم الأصوات التاريخي.[٦١] وكما نرى من اعترافات تشومسكي في أنه اخذ من النحو التقليدي منطلقاً لنحوه التوليدي، ومعلوم أن النحو « اللاتيني والسنسكريتي والعربي » يمثل كل واحد منها جزءاً من النحو التقليدي العام للغات.

٤ ـ الجملة بنية صوتية لمعنى في النفس (تحويل)

من المنطلقات العظيمة التي وضعتها بنيوية الجرجاني، التهيؤ النفسي، والأستعداد الذهني، لنظام الجملة الداخلي، او

بنية الجملة الداخلية ـ مضمونها وفكرتها، وهو يقترب من مفهوم البنية العميقة عند اللسانيين المحدثين، ولا سيما، التوليديين التحويليين والمعروف أن معنى البنية يشمل الجانبين في اللغة، يشمل صورتها وشكلها من جانب، ويشمل معقوليتها من جانب آخر، فاللغة عند البنويين، ولا سيما البنوية الأوربية، نظام أو نسق من المعقولية، بل هي قانون يفسر تكوين الشيء ومعقوليته.[٣٩]

وعلى هذا فالعلاقة بين المعنى الوجداني في النفس، وما يعبر عنه بالأصوات علاقة ترجمة أو تحويل لما وقر في الذهن من معان مترتبة على نظام معين، أو نسق ما، وحين نريد فهم العلاقة بين البنى السطحية والبنى العميقة عند التحويليين نجد هذه الصورة نفسها هي المقصودة عندهم، فالتحويليون يرون أن البنى السّطحية مستمدة من البنى العميقة ـ من طريق التحويل ـ؛ ولذلك يكون من واجب اللغوي البحث عن البنى العميقة التي تمثل الشروط الضرورية لتعلم اللغة، نظراً لوجود كليات لغوية مشتركة لدى الإنسان.[٤٠] وتشومسكي يريد بالبنى العميقة هنا قواعد اللغة.[٤١] وهي التي سماها الجرجاني بـ « معاني النحو » التي يراعيها المتكلم.

والذي يهمنا من هذه النظرة امران ؟

أ ـ العلاقة القائمة بين ما يعرف بالبنى العميقة والبنى السطحية.

ب ـ ان البنى العميقة تمتلك الشروط الضرورية لتعلم اللغة.. فهل ألمح الجرجاني في نظريته الى شيء من هذا الفهم، أو هل وضع لذلك أصلاً في دراسته ؟

فمن أقواله في تنسيق الكلام وترتيبه موافقاً لما في العقل قوله: « تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل ».[٤٢]

ومن كلامه في موافقة البنية في النفس للبنية في المنطق قوله:

« يكون الغرض ترتيب المعاني في النفس، ثم النطق بالألفاظ على حدودها »[٤٣] ويقول في تقرير حقيقة: ان نظم الكلام إنما يأتي نظماً لمعانٍ في النفس: « انه لابدّ من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص. ليس هو الذي طلبته ـ بالفكر ـ ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة ـ أي: المعنى في النفس ـ من حيث أن الألفاظ اذا كانت أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب أن يكون ـ أولاً ـ في النفس وجب للفظ الدال عليه، أن يكون مثله ـ أولاً ـ في النطق »[٤٤] أي: وجب ان يتحول ما في النفس، الى بنية منطوقة، وهي الجملة المطابقة للقواعد.

ويمكن ان نستمد من قوله مسائل تدخل في صلب المذهب التحويلي، وذلك أنه يقرر:

أ ـ أن الجملة المنطوقة تنطبق على ما هو في النفس من بناء المعنى، وهذا ما يقابل الأداء performance والكفاءة Competence عند تشومسكي على اعتبار أن القدرة ـ أو الفكاية كفيلة بايجاد البنية العميقة، والأداء تحقيق للبنية السطحية[٤٥]

ب ـ ان التفكير بتكوين الجملة يوجب تركيب معانيها في النفس قبل تكوّن الدالات المترتبة في النطق عليها. وحين نقارن بين هذه المفاهيم الجرجانية، ومفاهيم تشومسكي في هذا الموضوع نرى أن تشومسكي يذهب الى « أن البنية العميقة ـ وان لم تكن ظاهرة في الكلام، هي، الى حدّ كبير أساسية لفهم الكلام ولاعطائه التفسير الدلالي.

ومما لا شك فيه أنّ هذه البنية ضمنية، وتتمثل في ذهن المتكلم ـ عبر عنها الجرجاني بداخل نفس المتكلم، والمستمع فهي حقيقة عقلية قائمة، يمكنها التتابع الكلامي المنطوق اللغي يكوّن البنية السطحية، من هنا ترتبط البنية العميقة بالدلالات اللغوية، أي: انها تحدد تفسير الجمل الدلالي في حين ترتبط البنية السطحية بالأصوات اللغوية المتتابعة ـ عبر عنها الجرجاني باللفظ الدال مرة، والالفاظ المترتبة مرة اخرى ـ في النطق ـ وتحدّد تفسير الجمل من الناحية الصوتية »[٤٦]. والمعنى الذي قصد اليه الجرجاني هو أن المتكلم عند صنعه الكلام يقف على محورين اساسيين هما محور الاختيار ومحور التوزيع، فالأول يختار به الالفاظ، والثاني ينظم به الكلام.

ويلاحظ في مذهب تشومكسي، ان علاقة « البنية العميقة » هي علاقة جذرية بترتيب المعنى في الذهن، وهذا هو اللغي عبر عنه قبل ما يقرب من الف عام عبدالقاهر بقوله : « يُرتب المعاني في نفسه، وينزلها، ويبني بعضها على بعض ».[٤٧] وبقوله: « لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه »[٤٨]. وينتهي الجرجاني الى فكرة العلاقة الاساسية بين البنية العميقة والسطحية في نظر التوليديين التحويليين، اللين يرون أنّ البنية العميقة تقوم بما يأتي:

١ ـ انها تكوّن المداخل بالنسبة للمكوّن الدلالي، وتتم التفسير الدلالي من خلالها.

٢ ـ تبرّز اعتماد مفهوم التحويل، وذلك أن التحويل عملية ذهنية تقرن بين بنى الجمل « العميقة » « والسطحية ».

٣ ـ ان الكليات اللغوية تنتمي أساساً الى البنية العميقة.

٤ ـ تحدّد الوظائف النحوية، وترتب عناصر الجملة:[٣٦] ومن هنا يبين أن الاساس في تكون الجمل هو ما سبق هذه العملية من التفكير، والمعقولية، وهو ما عبر عنه بالبنى العميقة. وعبر عنه الجرجاني بقوله:

« إنّك، إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنّها خدم للمعاني، و تابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق ».[٣٧]

ويفهم من قول الجرجاني أنّ المعاني اذا رتبت في النفس لم تحتج الى ترتيبها في الألفاظ عند النطق، أنه يريد أنها تحوّل من الذهن الى النطق، بحسب مفهوم التحويل الشومسكي وانها مترتبة قبل تحولها بحسب وظائفها النحوية وعناصر تكوين الجملة عنده. . وهذه الفكرة الأخيرة أشار اليها الجرجاني بشكل صريح حين قال: « لا يكون النظم الا بأن تنظر الى الالفاظ مرتبة على الانحاء التي يوجبها ترتيب المعاني في النفس. . وان النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلام »[٣٨] والبنية العميقة هي القواعد الاساسية للغة.

ومن أقواله في هذا المضمار قوله: « انك ترتب المعاني أولاً في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الالفاظ في نطقك. . ان الانسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة الا من بعد أن يفكر في المعاني ويرتبها في نفسه ».[٣٩]

إن هذا المنهج في التفكير اللغوي عند الجرجاني لم يكن عملاً اعتباطياً أو قولاً جابراً، وانما هو منطق عملي، ونظر دقيق، وسلوك علمي صحيح نهجه في كل ما كتب حول نظرية النظم، واسسها ومبادئها، فكان بذلك السابق الى النظر البنيوي في اللغة، قبل أن يوجد سوسير وسارتهي وطنير وبلومفيلد وتشومسكي، ومن الانصاف أن يقال: « إن ما جاءت به الدراسات اللسانية الحديثة لم يكن طفرة من لا شيء الى إبداع، وإنما هي اضافة حلقة الى حلقات متواصلة كان البحث اللغوي العربي قد وضع سلسلتها بشكل محكم وتامّ. ومن الحق القول ـ أيضاً ـ إن أدوات البحث المعاصر ووسائله ومصطلحاته تختلف عن البحث اللغوي المتقدم، ومن هنا كان الاختلاف الجزئي في بعض النتائج، والاختلاف الشكلي في الأسماء، والمصطلحات والعناوين.

٥ ـ الجملة الأصولية:

من المعروف في البحث اللغوي الحديث، أن « العلاقات » بين مؤلفات الجملة هي التي تكشف عن طبيعة العلاقة أو تنافرها، وأن مناسبة « الموقعية » أو ـ الخانية ـ للمفردة ـ داخل التركيب، هي التي تحدد « أصولية الجملة » ـ ويرادبها موافقتها لقواعد اللغة ـ أو انحرافها. إذا خالفت الأصول المرعية في قواعد تلك اللغة.

وفي هذا المضمار يحدد شومسكي ـ في إطار الجملة الأصولية ـ انها الجملة الصحيحة (أي ـ الجملة الموافقة لقواعد اللغة ». والجملة غير الصحيحة بالجملة غير الأصولية. يقول ميشال زكريا: « ونقول بأنّ قواعد اللغة تولّد ـ فقط ـ الجمل الأصولية ـ أو بكلام آخر تتيح أنتاج وتعداد كل جمل اللغة الأصولية، والجمل الأصولية لا غير ـ كما تحدد القواعد كل الجمل المختلفة في اللغة، وتمنع في الوقت نفسه الجمل غير الأصولية من ان تتكون.

إن الجملة أصولية. في لغة معينة، اذا كانت مركبّة على نحو جيد، وهي غير أصولية إذا انحرفت عن المبادىء التي تحدد الأصولية في هذه اللغة، أي: القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلم، والتي يطبقها متكلم اللغة بصورة لا شعورية. ».[٤٠]

ويورد الباحث على عدم أصولية الجملة مثالاً هو « أبحر الاسكندرية من سعد اليوم الى باريس ». وسبب خروج هذه الجملة عن أصوليتها أن « الاسكندرية » لم تقع الموقع الذي ينبغي أن تقعه في الجملة، والذي أوضح خطأ موقعها هو علاقتها بالفعل « أبحر » الذي يحتوي على سمة (+ حركة) كما ان موقع « سعد » بعد « من » غير صحيح، لعدم انسجام العلاقة بين الفعل « أبحر » و « من سعد » وهو « سعد زغلول » الشخص المعروف، وليس مكاناً أو بلداً. . ولذلك كانت هذه الجملة[٤١] غير مقبولة، لأنها لا تخضع لقاعدة الملاءمة بين سمات الفاعل والفعل، ففعل « أبحر » يقتضي فاعلاً يحتوي على سمة (+ متحرك). . »

وبناءً على هذا الفهم تصبح الجمل الآتية:

١ ـ من ثوار الى الخليج تطوان.

٢ ـ ضحك الحمار على السوق في الناس راكب.

٣ ـ نبك قفا من حبيب ومنزل ذكرى.

٤ ـ نجح نبيا من للامتحان.

جملاً غير أصولية للأسباب المتقدمة، التي تنحصر في ملاءمة كل مفردة لأختها في الموقع، ولعدم وقوع العلاقة الطبيعية

بين سمات كل مفردة وما يليها أو ما يتقدمها. ويعني ذلك مخالفة قواعد اللغة، ونحوها.

وفي هذا الأطار يقول الجرجاني: « لا ينبغي أن يكون توالي الألفاظ في النطق على أي وجه كان نسقاً، حتى أنك لو قلت « نبك قفا حبيب ذكرى من »

ففي هذا عدم النسق والنظم.[٨٢] ويعني ذلك انتفاء أصولية الجملة: لانتفاء التزام القاعدة النحوية في بنائها.

ويعد الجرجاني الجملة الطويلة الآتية جملة أصولية لتطبيق مبادىء النحو عليها، فيقول:

ـ اذا قلت:

« ضرب زيد عمراً ـ يوم الجمعة ـ ضرباً شديداً ـ تأديباً له » فانك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد. . . وانما جئت بها؛ لتعهد وجوه التعلق ـ أي العلاقة بين مفرداتها ـ التي بين الفعل الذي هو « ضرب » وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلق ».[٨٣] ووجوه التعلق، نلاحظها في سمات كل مفردة من مفردات الجملة، ومقدار ملاءمتها للفعل « ضرب » فالفاعل زيد، وهو القائم بالضرب والمفعولية في « عمرو »؛ لوقوع الضرب عليه، وتحديد زمان الضرب (يوم الجمعة)؛ وبيان نوع الضرب في « ضرباً شديداً »، وعلة الضرب في « تأديباً له »، فالعلاقات ـ اذن ـ طبيعية ـ فالجملة ـ اذن ـ صحيحة وأصولية.

والتزام قواعد اللغة في بناء الجملة الأصولية ـ كما سبقت الاشارة ـ في النحو التوليدي، قضية مبدئية، وهي كذلك عند الجرجاني وغيره من نحاة العربية؛ ويورد الجرجاني خبراً يتضمن جملة غير أصولية يسمعها أعرابي تحكمه السليقة، قبل أن يحكمه المعيار النحوي، فينتبه الى الخطأ، يقول الجرجاني: ألا ترى ذلك الأعرابي، « حين سمع المؤذن يقول:

ـ أشهد أن محمداً رسول الله ـ

بالنصب ـ يعني: رسول الله ـ فانكر، وقال: صنع ماذا ؟ » لأنّ الأعرابي أدرك اختلال التركيب من عدم اكتمال البناء الصحيح للجملة التي تصبح « كلاماً مفيداً » في المصطلح العربي، يقول الجرجاني: « انكر من غير علم أن النصب يخرجه من أن يكون خبراً، ويجعله والأول في حكم اسم واحد، وانه اذا صار والأول في حكم اسم واحد احتيج الى اسم آخر، أو فعل، حتى يكون « كلاماً »، وحتى يكون قد ذكر ماله « فائدة »، إن كان لم يعلم ذلك، فلماذا قال: صنع ماذا ؟ فطلب ما يجعله خبراً ».[٨٤] فالأعرابي: اذن ـ دلّه حسّه وسليقته على صحة العبارة، وفائدة الكلام، وذلك على وفق القواعد التي بنيت عليها اللغة. ويؤكد الجرجاني أهمية قواعد اللغة، حين يطلب منا أن نعمد الى تعبير صحيح، فنغير مواقع الكلام فيه ونخالف بين مواقع مفردات الكلم، بحيث تختلط السمات التي تحتويها المفردة مع ما يجاورها، فإننا ـ عندئذ ـ لن نفهم منها شيئاً يتعلق بالذهن، و « لا يمكن اعتبارها مفيدة لمعنى معين »،[٨٥] كما يرى الألسنيون. يقول الجرجاني: « اعمد الى أيّ كلام ـ يريد مفيداً ـ وأزل أجزاءه عن مواضعها، وضعها وضعاً يمتنع دخول شيء من معاني النحو فيها. . . ثم انظر: هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها. . إن الفكر لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو »[٨٦].

والمناسبة بين المفردة وما يليها أو يسبقها في التركيب من شروط أصولية الجملة، وهي التي عبّر عنها الجرجاني بالضرورة والوجوبية، والا اختل الكلام، واصبح غير أصولي، بعيداً عن إفادة معنى يتوخاه المتكلم الذي لا يتكلم الا عن منطق وعقل : « ان العاقل يرتب في نفسه ما يريد أن يتكلم به »[٨٧].

« ومعلوم علم الضرورة أن لن تتصور ان يكون للفظة تعلق بلفظة أخرى من غير أن تعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك ـ وهذا مايعبر عنه بالسمة عند الألسنيين المحدثين ـ ويراعى هناك أمر يصل احداهما بالأخرى[٨٨] وهذا الأمر هو قواعد اللغة، وعلاقات المفردات ـ في داخل التركيب ـ وملاءمتها لبعضها.

وعلى وفق هذه النظرة الشاملة لتأليف الجملة الصحيحة يمضي الجرجاني وراء تحقيق هذا الهدف، فيرفض أن نسمي « تأليف الكلام » ضم المفردة الى المفردة، ضماً اعتباطياً، فالمؤلفات عنده ـ وهي أركان الجملة ـ ينبغي أن تضم الى بعضها على وفق اسس الكلام الصحيح في اللغة فضم « ضحك الى خرج » هكذا ضماً اعتباطيا لم يكن أصولياً، ولذلك نراه يقول بعد مثاله هذا : « وانما ينبغي أن يكون المعنى في ضم الكلمة الى الكلمة لغرض معنى من معاني النحو فيما بينهما »[٨٩]

وقد يقع ضم مفردة الى أختها موقعاً غير طبيعيّ، فيبدو التعبير من الناحية التركيبية صحيحاً، ولكنه ـ على المستوى الدلالي ـ يبدو وكأنه منحرف عن الأصولية.[٩٠] وقد لاحظ اللغويون العرب هذه الظاهرة في لغتهم، وعبروا عنها « بالتأليف المجازي »، وربما عبروا عن بعض العبارات التي وصلت اليهم صحيحة التركيب مختلة الدلالة « بعدم اللبس » أو « أمنه »، كما في قولهم : « خَرق الثوبُ المسمارَ » و « كسرَ الزجاج الحجر »[٩١]. أما التغير المجازي في مثل هذه التراكيب، فيقول الجرجاني

: « لا يتصور أن يدخل شيء منها ـ على شيء ـ في الكلم، وهي أفراد، لم يُتَوَخَّ فيها بينها حكم من أحكام النحو ». ويعني بذلك ما يعنيه الالسنيون المحدثون بالمستوى التركيبي الموافق لقواعد اللغة، مثل قولهم : « أكلت التفاحةُ الرجل » و « كتبت الرسالةُ الولد »، يقول ميشال زكريا في هاتين الجملتين: إنهما « غير مقبولتين، علماً أن بالامكان القول في مجال تحليلهما، أنهما أصوليتان من الناحية التركيبية »،[٩٢] ولكنهما في مجال التفسير الدلالي منحرفتان غير أصوليتين.[٩٣] ويزيد الجرجاني على عبارته السابقة قوله : « فلا يتصور أن يكون ـ ههنا ـ فعل أو اسم، قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد ألف مع غيره ».[٩٤]

ولو حاولنا تفسير جملة : « أكلت التفاحةَ الرجلَ » ـ دلالياً على معنى المجاز، كأن يكون الرجل قد أكل التفاحة مسمومة فاودت بحياته، فيُعبّر عن هذا المعنى استعارياً، بأن التفاحة قد أكلته، نكون قد أتينا بجملة أصولية، تركيبياً ودلالياً، وهذا ما تميزت به الدراسة اللغوية العربية منذ أقدم عصور البحث اللغوي عند العرب، فضلاً عن أن « مبدأ اللبس » ـ على الرغم من تجاوزه للقيم النحوية أو بعضها ـ يتيح للمتكلم حرية التعبير، ما دامت الدلالة واضحة، والتواصل قائماً بين المتكلم والمتلقي.

في اللغة الواحدة. وفي أطار هذا المفهوم يدور حديث تشومكسي حول متكلم اللغة ـ أو أبنها ـ الذي يمتلك القدرة على إنجاز عدد غير متناه من الجمل، ومعرفة ما يقع فيها من الالتباس الدلالي، فمتكلم اللغة ـ عند التوليديين ـ قادر على ان يحكم على أن جملة ما تحتوي في ذاتها التباساً في دلالتها عائداً الى دلالية كلماتها، وليس الى تركيبها. فكفاية متكلم اللغة تستطيع أن تعرف الالتباس، وتحدد التفسير الممكن لأية جملة.[٩٥]

وقضية المجاز في التعبير من أسس الفصاحة في العربية، ويقوم « المجاز » بقسط كبير من تغيير الدلالة، وتنويع المضامين المعبّر عنها، ويرى الجرجاني أن « المجاز » هو الذي يؤدي الى تنوع التفسير الدلالي وتأويلاته من السامعين أو القراء، أو الباحثين، فهو يقول : « تستطيع أن تنقل الكلام من معناه عن صورة الى صورة من غير أن تغير من لفظه شيئاً، أو تحوّل كلمة عن مكانها الى مكان آخر، وهو الذي وسع مجال التأويل، والتفسير، حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر، ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير ».[٩٦]

وتبقى ـ هنا ـ مسألة عُني بها البحث الالسني الحديث، وهي قضية تفاوت صحة التركيب، فقد تكون الجملة والجملتان والثلاث أصولية، ولكن الفرق بين هذه وتلك، هو في قرب هذه الجملة من قواعد اللغة، وصحة انطباق تلك القواعد على مواقع مؤلفات الجملة، وأركانها، أو عناصرها، فموقع الركن الفعلي ثم الركن الاسمي فالحرفي، قد يكون أقوى مما لو تغيرت الأركان في مواقعها مع صحة التركيب دلالياً وموقعياً. فالجملة أصولية، في لغة معينة، اذا كانت مركبة على نحو جيد وهي غير جيدة اذا انحرفت عن المبادىء التي تحدد الأصولية في هذه اللغة، اي القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلم والتي يطبقها متكلم اللغة بصورة لا شعورية.

والجمل غير الاصولية ـ كذلك ـ « تتباين نسبة درجة انحرافها عن قواعد اللغة. فترتبط أصولية الجملة[٩٧] بالمستوى الذي تنتمي اليه القاعدة التي تنحرف عنها ».

والواضح من تفسير أصولية الجملة وانحرافها هو قرب هذه الجملة من النحو الذي ينظم بناءها أو بعدها عنه أو الاستفادة من التساعات التي تحتويها قواعد تلك اللغة. وهذه الفكرة التي يطرحها الالسنيون، ويناقشون قضيتها على هذا المستوى من التعليل والتفسير هي نص كلام عبدالقاهر الجرجاني في اشارته الى التفاضل بين نظم ونظم، فهو يقول : « ان ههنا ـ نظماً أحسن من نظم وذلك بحسب تطبيق معاني النحو[٩٨]. . اذ ان تفاضل الناس يتم بالعلم به. ».[٩٩]

مما يتقدم يتبين لنا أن « أصولية الجملة » و « جودتها » « انحرافها » عن الأصولية، لم تتعدّ ما فهمه نحاة العرب عن بناء الجملة، وصلتها بقواعد اللغة، وقوة هذه الصلة وضعفها، وتأثير ذلك كله في جودتها ورداءتها أو خروجها.

مبادىء أخرى في نظرية النظم

بعد هذه الجولة التي حاولنا فيها الوقوف على أبرز ما في نظرية النظم النحوي عند عبدالقاهر، من مبادىء بنائية، تتفق مع مبادىء الالسنيين المحدثين، بل لعلها الأساس الذي استمد منه هؤلاء البنيويون الأوربيون والأمريكيون أصول مذاهبهم في الدرس اللغوي المعاصر. نودّ أن نقف على بعض مبادىء الجرجاني الأخرى التي بثها في كتابه « دلائل الاعجاز »، مما يتصل بقضية « المعنى » الذي عدّه أساساً في البحث اللغوي، ومقياساً دقيقاً لجودة الكلام ورداءته، وفصاحة التعبير أو عيّه.

ونريد أن نسرد هذه المبادىء في نقاط موجزة من خلال بعض النصوص التي ننقلها من كتابه المذكور.

١ ـ النحو معيار ومقياس.

يقول الجرجاني : « إنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه، حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم، حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك الا من ينكر حسّه، والا من غالط في الحقائق نفسه »[١٠٠]

وقد مرّ معنا مثل هذا الرأي، وموافقته لمذاهب الألسنيين المحدثين.

٢ ـ الموقعية وأثرها في صحة البناء وفصاحته.

يقول الجرجاني: « وهل يقع في وهم ـ وان جهد ـ أن تفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر الى مكان ـ تقعان فيه ـ من التأليف والنظم.. »[١٠١]

والموقعية أو الخانية[١٠٢] في البحث الألسني الحديث تتخذ أهمية واضحة عند التوزيعيين ـ مدرسة بيل ١٩٣٥ ـ فهذه المدرسة تهتم بتوزيع الوحدات اللغوية على طريقة الاستبدال في الموقع الواحد، وذلك لمعرفة العلاقة بين الوظيفة النحوية، أي: الموقع والخانة للفظة، والمفردات المصاحبة لها، أو التي يمكن أن تحتل موقعها في الكلام عن طريق الاستبدال والتوزيع. ويفسر الجرجاني « موقعية » المفردة واستبدالها بغيرها بشرط توفر صحة الاستبدال، بقوله : « اذا ثبت الفرق بين الشيئين في مواضع كثيرة، وظهر الأمر بأن احدهما لا يصلح في موضع صاحبه، وجب أن تقضي بثبوت الفرق، حيث ترى احدهما قد صلح في مكان الآخر، وتعلم أن المعنى مع احدهما غيره مع الآخر... وينعكس لك هذا الحكم، أعني انك اذا وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه كذلك تجد الفعل يقع، ثم لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدي ما كان يؤديه. »[١٠٣]

٣ ـ فصاحة اللفظ في قوة دلالته:

يرى الجرجاني أن الفصاحة تكمن في معنى اللفظ لا في أصواته، ويعني ذلك عنده أن المفردة، لا تبدو فصاحتها وتمكنها من الدلالة ووضوح المعنى الا بعد أن تقع موقعها في بنية التركيب، فهو يقول[١٠٤] : « ان اللفظ يكون فصيحاً من أجل مزية تقع في معناه، لا من أجل جرسه وصداه ».

ويؤكد كلامه بقوله : « ان كلامنا نحن في فصاحة تحدث من بعد التأليف »[١٠٥]

ويقسم الفصاحة على قسمين هما:

ـ قسم تكمن فيه الفصاحة في المزية التي يظهر فيها اللفظ في جملة المجاز كالاستعارة والكناية والتمثيل.

ـ وقسم يعزى فيه ذلك الى النظم، ويريد بذلك مذهبه في معاني النحو. وحين يوصف اللفظ بالنبو أو التمكن، فإنما ذلك بسبب معناه داخل التركيب، يقول : « قولهم: لفظ متمكن، يريدون أنه بموافقة معناه لمعنى مايليه، كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمئن فيه، ولفظ قلق ناب، يريدون أنه من أجل أن معناه غير موافق لما يليه، كالحاصل في مكان لا يصلح له، فهو لا يستطيع الطمأنينة فيه ».[١٠٦]. وهذا كله يتساوق مع مذهبه في أنّ « المعنى » هو الاساس في الدراسة اللغوية، لا الشكل والصورة.

٤ ـ ابن اللغة والسليقة:

من المبادىء التي يؤمن بها عبدالقاهر قدرة ابن اللغة على انجاز ما يشاء من الكلام ومعرفته التامة بلغته، واختلافه عن الأجنبي الدخيل. ويؤكد هذه المعاني في اكثر من موضع، فيقول ـ مثلاً ـ « لن يبلغ الدخيل في اللغات والألسنة مبلغ من نشأ عليها، وبدىء من أول خلقه بها »[١٠٧]

ويحضرني هنا مذهب تشومسكي في ابن اللغة، عند بدء خلقه وهو يكتسب اللغة من والديه، ومحيطه، يقول : « أن الطفل السويّ يكتسب المعرفة باللغة من خلال تعرّض شفاف ومن دون أن يتدرّج عبر تمارين متخصّصة، فيستطيع من ثمّ، وبدون القيام بأي مجهود يذكر استعمال بنى معقدة وقواعد موجهة للتعبير عن أفكاره وعن أحاسيسه. »[١٠٨]

في حين يصعب على الدّخيل الغريب الابداع في اللغة التي يتعلمها، إلا ببذل مجهود كبير فيها.

وابن اللغة عفوي في تأليف الكلام، وفي الفهم والرد؛ لان اللغة تصبح ـ عنده ـ سليقة طبيعية. ويعطي الجرجاني لهذه السليقة مثال ذلك الأعرابي الذي يسمع قول المؤذن ـ وقد مضى النص ـ : أشهد أن محمداً رسولَ الله، بنصب « رسولَ »، فينكر قول المؤذن، ويسأل: صنع ماذا؟ لأنه يعرف بحكم « السليقة » أن الكلام غير تام ما لم يرفع المؤذن لفظة « رسولُ الله » لتصبح « خبراً »، وان كان الأعرابي يجهل هذا المصطلح النحوي ـ الخبر ـ ويعلل ابن جني هذه السليقية بقوله : « أن العرب أرادت من العلل والأغراض مانسبناه اليها، وحملناه عليها. »[١٠٩] ويعني ان الباحثين قد أدركوا بحسهم وافرائهم سليقة العرب وعلل كلامهم في أنفسهم، فكشفوا عنها، وأبانوا عمّا تكنه أنفسهم من الأغراض والمقاصد.

ويورد ابن جني خبراً يتضمن سؤال أبي الحسن الأخفش

لاعرابي عن تصغير « الحبّاري »، فيجيبه الأعرابي، بأن تصغيره (حبرود)، ويعلل ابن جني هذا الرد بأن « هذا جواب من قصر الغرض، ولم يحفل باللفظ. . وذلك أن هذا الأعرابي تلقى سؤال أبي الحسن الأخفش بما هو الغرض عند العامة في مثله، ولم يحفل بصناعة الأعراب التي إنما هي لفظية، ولقوم مخصوصين من بين أهل الدنيا أجمعين ».

ثم يضيف ابن جني خبراً يقوي فيه مذهبه في أنّ ابن اللغة ـ يحيك بما هو الغرض في نفسه، من غير احتفال باللفظ الذي هو من مهمة الباحث ـ فيقول:

« ونحو من ذلك أني سألت الشجري، فقلت كيف تجمع المحرنجم ؟ فقال: وأيش فرّقه حتى أجمعه ».[110]

ويلتقي ابن جني مع تشومسكي في موقف ابن اللغة من لغته، فيقرر: أن ابن اللغة يكون عارفاً بالمعنى العام للغته، أما اللغوي فيعرف المعنى الخاص الدقيق.

ويرى تشومسكي أنّ ابن اللغة يمكن أن يخطيء في بعض تقريراته، وآرائه حول سلوكه اللغوي وسليقته، أي: ان ابن اللغة يمكنه أن يعرف بلغته الكلام، و لكنه لا يستطيع وصف هذه المعرفة.[111]

• ـ المعنى ومعنى المعنى والغرض:

يضع لنا عبدالقاهر في قضية الدلالة، عدة مفاهيم، نحدّد مصطلح « المعنى » ونميّزه من مصطلح « الغرض » ـ أو « القصد »، ثم يشير الى مصطلح آخر هو « معنى المعنى ».

وليس اتفاقاً ولا صدفة أن يكون هذا المصطلح الأخير « معنى المعنى » هو عنوان كتاب لأثنين محدثين هما: « أوغدن » و « ريشارد »[112] اللذين أصدرا كتاباً باسم: « The Meaning of Meaning » يردّان فيه على « سوسير » في « نظرية العلامة » وعلاقة الدال بالمدلول، ويثبتان من خلاله أنّ علاقة الدال بالمدلول مباشرة وعلاقة الأحالة بالمدلول عليه مباشرة ـ كذلك ـ، أما علاقة المدلول بالمدلول عليه فهي غير مباشرة، ويتبين ذلك وفق الشكل الآتي:

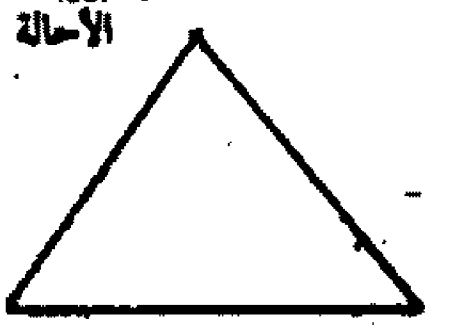

فالأحالة هي: الدال، وهي الصوت المنطوق، والرمز: هو المعنى الذهني، وهو المدلول، والشيء « المدلول عليه » هو المرجع أو المشار اليه في خارج الذهن، أي في الواقع. وقد جاء

فلمسليف بعدهما فاستفاد منهما في ما بحث من موضوع دلالة الالفاظ.

والمهم هنا ـ هو موضوع الكتاب وعنوانه « معنى المعنى »، وهو ماقرّره الجرجاني حين فسّر دلالة اللفظ، وتحوّلاته الدلالية عند الاستعمال، يقول: ما تصل اليه من المعنى بظاهر اللفظ فهذا هو المعنى، فاذا كنت لا تصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده بل وجدت لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها الى الغرض، فذلك هو معنى المعنى . . ويتأتي عن طريق المجاز، مثل: طويل النجاد، كثير الرماد، رأيت أسداً ـ تعني رجلاً كالأسد شجاعة وقوة. ثم يختصر تحديد مفهوم المعنى، ومعنى المعنى بقوله: « نعني بالمعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل اليه بغير واسطة، ومعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى الى معنى آخر ».[113]

وعلى الرغم من اختلاف المفهومين بين الجرجاني والألسنيين المحدثين، إلا أن موضوع البحث واحد، وهو « دلالة الألفاظ » والمصطلح « معنى المعنى » واحد ـ كذلك ـ في لفظه، مع بعد المسافة الزمنية بين عبدالقاهر والألسنية الحديثة.

ويفرّق الجرجاني بين ما يعرف « بالمعنى » و مايعرف « بالغرض »، وذلك بأن المعنى ماحدّده في مفهوم اللفظ المباشر، أما اذا وردت عبارتان في موضوع واحد، اختلفتا في التعبير عنه، فليستا عبارتين عن معنى واحد. بل هما « عبارتان عن معنيين اثنين »[114]، فلا يسمى المعنى هنا معنى، وانما نسميه غرضاً، يقول: « ان قولنا المعنى في مثل هذا يراد به الغرض ». فقولنا: « زيد كالأسد » تختلف عن معنى قولنا: « كأنّ زيداً الأسد » فالثانية اكثر قوة من حيث المعنى، ولكن الجملتين أفادتا غرضاً واحداً وهو تشبيه زيد بالأسد.

ويؤكد هذا المذهب بقوله في موضع آخر: « لو قال قائل قولاً بمعنى، وحاكاه ثانٍ بعبارة أخرى: « حتى يكون المفهوم من هذه هو المفهوم من تلك لا يخالفه في صفة ولا وجه ولا أمر من الأمور، فلا يغرنك قول الناس: قد أتى بالمعنى بعينه. . فإنه لسامع منهم، والمراد أنه أتى الغرض ».[115]

ومفهوم « الغرض » عند الجرجاني هو مفهوم « المغزى » أو « الفحوى » نفسه عند الالسنيين المحدثين، كما يمكن ملاحظته عند جون لاينز في كتابه (مقدمة في علم اللغة العام »[116]، وعند أوغدن وريتشارد في كتابهما « معنى المعنى »، اذ يفرقان بين « المعنى » و « الغرض » كذلك، فيذهبان الى أن الدلالة العامة تتكون من عناصر ثلاثة هي:

ـ القصد ويراد به معنى التركيب العام أو الغاية من التركيب، والغرض من تكوينه.

ـ المعنى: وهي دلالة المفردات في انفسها.

ـ الألفاظ: وهي الدوال أو الرموز التي تحمل المعنى، والعلاقة بين اللفظ والاحداث أو الحقائق علاقة ذهنية. (*)

وللتمثيل على ذلك عند الجرجاني، أنك تقول:

١ ـ ماذا فعلت البارحة ؟

٢ ـ ماصنعت أمس ؟

٣ ـ ما كنت تعمل قبل اليوم ؟

فإنّ المعنى في الأولى يختلف عنه في الثانية، وهو يختلف عنهما في الثالثة، ولكن (الغرض) من الجميع واحد، وهو السؤال عن الفعل الذي أوقعه المسؤول في اليوم الغابر، أي: ان « مغزى » السؤال هو معرفة الحاصل من المسؤول قبل يومه الذي هو فيه. ويمثل الجرجاني لهذه المسألة بنص من القرآن الكريم، وهو قوله ـ تعالى :« ولكم في القصاص حياة » فهو يختلف عن مثل قولنا :« قتل البعض إحياء للجميع »، فالعبارتان تؤديان غرضاً واحداً، مع اختلاف معنيهما[٩٧] لاختلاف عناصرهما المؤلفة.

وهذا يجرنا الى القول بأنّ ثمة تراكيب، متفقة اللفظ والفاعلة، ولكنها تختلف في الغرض من إلقائها، وذلك بحسب المناسبة والظرف، وهو ما يعرف بمناسبة القول للحال، أو « لكل مقام مقال »، فالجملة:

ـ أشكرك شكراً جزيلاً على مافعلت.

يمكنك أن تقولها في حالين مختلفين بل متضادين. فيمكنك أن تقولها لمن اسدى لك خدْمة، وتفضل عليك بها. فهي تقع ـ اذن ـ في موقعها الطبيعي، وتكون قد أدّت لك « الغرض » الذي في نفسك، وهو الشكر على ما خدمك به.

ويمكنك أن تقولها في مقام « الاستهزاء والسخرية » ممن فعل لك فعلاً أغاظك به، فإن الجملة، في هذه الحالة، قد أدت غرضاً آخر غير الاول، مع أن المعنى هو واحد. ومن الطبيعي أن يكون « الأداء » مختلفاً بين الحالتين وذلك بحسب ما يتطلبه سياق الحال، وطريقة التعبير عن الموقفين. ويرى عبدالقاهر أن أداء المعنى بعينه على الوجه الذي يكون عليه الكلام في الحالتين « في غاية الأحالة »[٩٨] ويشبه هذه الصورة « بالسوارين أو الشنفين » للناظر إليهما في المرآة، فعلى الرغم من وحدة صياغتهما، واتحاد مادتهما إلا أنهما يختلفان حتماً في مناسبتهما لحال المرأة، ومظهر جمالها في عين المشاهد.

ويذهب الجرجاني في دلالة اللفظ الى أن هناك دلالتين هما دلالة اللفظ الحقيقية، أي الدلالة المتعارف عليهما، ويعبر عنها ـ اليوم ـ بالدلالة المعجمية ـ ودلالته على « معنى » هو مطابق لمعنى لفظ آخر من اللغة، وهذا يتأتى من طريق السياق أو مايسمى بالمعنى القواعدي عند جون لايتز، وقد عقد له مبحثاً تحت عنوان Deep Structure Elements have Meaning in Sentences « عناصر التركيب العميق تمتلك معنى في الجمل »[٩٩]، ناقش فيه « التمييز بين المعنى المعجمي، والمعنى القواعدي، بموجب ما تعنيه العناصر. فرماد القدر ـ مثلاً ـ له معنى واضح هو دلالة لفظ « رماد » الحقيقية ودلالة لفظ « القدر » كما وردتا في المعجم، ولكن التركيب «هو كثير رماد القدر » أخرج المراد من المعنيين ـ وان كانا ملازمين لحقيقة اللفظين ـ الى معنى لفظ آخر، وهو « كثير القرى »، ولهذا يصبح لـ « كثير رماد القدر » معنى لفظ آخر « كثير القرى ». ويعبر الجرجاني عن هذا بقوله: « الدلالة في المفسّر ـ وهو التركيب الأول ـ دلالة معنى على معنى ـ موجود في التركيب الثاني ـ وفي التفسير ـ لمفردات التركيب ـ دلالة لفظ على معنى »[١٠٠]، وحاصل القول فإنّ اللفظة لا تقتصر على مدلولها فقط، وإنما يمكن أن تحتمل معاني أخرى تكتسبها ضمن سياق الكلام وذلك لأن الكلمات في حقيقتها لا تتضمن دلالة مطلقة بل تتحقق دلالتها في السياق الذي ترد فيه او ترتبط دلالة الجملة ـ بالتالي ـ بدلالة مفرداتها. (*)

٦ ـ تناهي الألفاظ وعدم تناهي المعاني ـ الجمل ـ:

يطرح الجرجاني في اكثر من موضع من كتابه « الدلائل » فكرة عدم تناهي المعاني والأفكار، ومحدودية الألفاظ المعبرة عنها. والجرجاني،[١٠١] لم يكن صاحب هذا الاتجاه الحقيقي في مجال العلاقة بين المضمون والتعبير عنه بالجمل، فقد سبقه الى ذلك أبو عثمان الجاحظ (٢٥٥ هـ) حين قرّر كثرة المعاني وأطراحها لمن أرادها، ولكن المشكلة تبقى عند اللفظ وأختياره للتعبير عن تلك المعاني، بقوله :« وذهب الشيخ الى استحسان المعنى، والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي والمدني، وانما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ، وسهولة المخرج. . »[١٠٢]. ومراد الجاحظ من اللفظ ـ هنا ـ لا المفرد، وانما وجوده داخل التركيب؛ لأن إقامة الوزن وتخير الألفاظ من خصوصيات التراكيب اللغوية المعبرة عن المعاني، وإنما تقع هذه المضايقات للمتكلم أو المؤلف لمحدودية الألفاظ وقلتها، فهي في حقيقتها تتألف من عدد محدود من الأصوات ـ أو الحروف،

فالكلمات إذن مؤلفة من الأصوات المحدودة، أما المعاني، فالحياة بكاملها والكون بأجزائه، والطبيعة بمظاهرها تكوّن مادتها التي تزود بها الانسان من طريق الملاحظة والمشاهدة والتجربة، وهذه المعاني غير متناهية ولا محدودة، فهي كما عبر عنها الجاحظ، وبعده الجرجاني : « مطروحة ـ وسط الطريق ـ يعرفها العربي والعجمي والحضري والبدوي »[١٣٣]. فالتعبير عنها ـ بطريق الجمل ـ يكون غير محدود ـ كذلك.

يأتي تشومسكي بعد ما يقرب من ألف سنة مضت على هذا المذهب، فيرى الرأي نفسه، ويقرر في كتابه « البنى التركيبية »[١٣٤] أنّ : « كل جملة فيها طولها المحدود، ومكونة من مجموعة متناهية من العناصر ـ الألفاظ ـ وكل اللغات الطبيعية في شكليها (المكتوب والمنطوق) تتوافق مع هذا التعريف، وذلك لأن كل لغة طبيعية تحتوي على عدد متناه من الفونيمات ـ الحروف الأبجدية ـ وكل جملة، بالأمكان أن نتصورها تتابعاً من الفونيمات، علماً بأن عدد الجمل غير متناه ». ومن الطبيعي أن تكون الجمل تعبيراً عن المعاني التي يقصد إليها الكاتب أو المتكلم، والمعاني غير متناهية، كما سبقت الاشارة، فالجمل، تأسيساً على ذلك ـ غير متناهية ـ أيضاً.

وبين هذا المفهوم ـ وما يذهب إليه النقاد في محدودية الألفاظ المعبرة عن التجارب خيط رفيع من الاتصال في الاتجاه. فحين عرّف لاسل آبر كرومبي « فن الأدب »[١٣٥] بقوله : « فن الأدب فن استخدام وسائل محدودة كرمز لتجارب غير محدودة »، إنما أراد ـ بذلك ـ أن وسيلة التعبير، وهي أصوات اللغة وعناصرها، محدودة، أما تجارب الحياة فهي غير متناهية، فالتراكيب المعبرة عنها تكون غير متناهية في عرف التوليديين.

ويحقق الجرجاني كيفية تنوع المعاني لتنوع الجمل بمثال يؤكد من خلاله ما يذهب اليه، فهو ينكر أن يكون « كل ما زاد على جزءي الجملة، زيادة في الفائدة ». وربما يسأل سائل: ماذا أراد الجرجاني بهذا مثلاً ؟ !

والجواب عنده : « أنك لست في ذلك كمن يضم معنىً الى معنى، وفائدة الى فائدة، ولكن كمن يريد ـ ها هنا ـ شيئاً، وهناك شيئاً آخر، فاذا قلت: « ضربت زيداً ». يريد الفعل وفاعله ومفعوله ـ مرة واحدة ـ لأنك لو حذفت مفعوله لتغير معناه، وتغيرت الدلالة، وتبدل القصد من الكلام، وعندئذ: « كان المعنى غيره ! اذا قلت « ضربت » ولم تزد « زيداً ». وهكذا يكون الأمر أبداً، كلما زدت شيئاً، وجدت المعنى قد صار غير الذي كان »[١٣٦].

وعلى ذلك فإنّ الجمل لا تتناهى؛ فبمجرد إضافة لفظ وإزالة آخر تتغيرت المعاني، وتتنوعت الأغراض، مع علمنا بتناهي الأصوات، المعبرة عنها في أية لغة من لغات العالم.

٧ ـ القاعدة النواة في الجملة العربية :

وضع تشومسكي في « البنى التركيبية » قانوناً عاماً يتحكم في قواعد اللغات العامة، وتندرج كلها ـ فرضياً ـ تحت هذا القانون وسمّى هذا القانون العام بالقواعد النواة، ورجح أن تكون هناك « ركيزة كليةاللغات الانسانية » تؤكد أنّ « التنوّع في التنظيمات اللغوية المختلفة، ينحصر في المكوّن التحويلي » الذي بموجبه يمكن أن توضع « شروط التركيب الصحيح ». ويسمي تشومسكي مجموعة هذه الخصائص والمبادىء، التي لا يمكن تبيانها الا من حيث هي كلية، بالقواعد النواة.[١٣٧]

فالقواعد التي تتلاءم مع « القواعد النواة » في نظرية تشومكسي، أي مع القواعد الكلية العامة التي وضعها، لا غبار عليها، فإن خرجت فهي من خصوصيات تلك اللغة الخاصة؛ وهنا تبقى نظرية تشومسكي طامحة الى وجود القواعد الكلية العامة لتصوغ منها « الفرضيات التي تنصّ على الخصائص العامة التي تخضع لها كل لغة إنسانية محتملة الوجود، والتي هي عائدة إلى النشاط اللغوي الأنساني بصورة عامة. وتضع الفرضيات، من خلال القيام بملاحظات معينة ومحدودة، وتقارن بينها وبين ملاحظات اخرى بهدف اثباتها أو التخلي عنها »[١٣٨].

وهكذا فإن نظرية تشومسكي تعتمد على:

أ ـ وضع فرضيات من خلال ملاحظات معينة ومحدودة.

ب ـ المقارنة بين اللغات بهدف إثبات المبدأ أو التخلي عنه.

ومن هنا يتبين قصور هذه النظرية، ومحدودية انطباقها على جميع اللغات، ومن المعروف أن لكل لغة خصوصياتها، حتى في مبادئها العامة التي افترض تشومسكي إمكان البناء عليها للخروج بقواعد نواة. وقد أعطى هو مثالاً على ذلك « تصرّف قاعدة نقل :(كلّ: Tous) الى اليسار في اللغة الفرنسية. هذه القاعدة لا تتلاءم مع قاعدة نقل (س) أو نقل المؤلف الكلامي في القواعد النواة ».[١٣٩] وكذلك حالة موقع الفاعل في اللغتين الايطالية والبرتغالية، فانه لا يمثل عنصراً تاماً من الناحية الدلالية. ويقال مثل هذا في خصوصيات العربية والفارسية، والصينية، واللغات الروسية، وأية لغة من اللاتينيات.

ومع أنني لم أكن أريد هنا سوى الاشارة الى مفهوم

« القاعدة النواة » في نظرية تشومسكي، فان البحث جرّنا الى طرح قضايا أخرى غيرها. ومهما يكن من أمر فإنّ مفهوم « القاعدة النواة » ـ عند الجرجاني ـ مطروح بشكل محدود خاص بالعربية، فهو يرى أنّ الجملة العربية النواة هي ما تكوّنت من « فعل وفاعل » و « مبتدأ وخبر » وما زيد عليها لا يتعدى تحقيق أغراض دلالية، خارجة عن موضوع الأسناد، يقول الجرجاني: « إن من حكم كلّ ما عدا جزءي الجملة ـ الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ـ أن يكون تحقيقا للمعنى المثبت والمنفي ».[١٣٢]

ويؤكد هذه الصورة بقوله: « إنّ الجملة ـ ويعني ذات الاسناد الكامل من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر ـ اذا بني عليها حصل منها، ومن الذي بُني عليها في الكثير معنى »[١٣٣]

وبذلك تبين لنا أن قاعدة الجملة النواة في العربية عنده، هي جملة الاسناد الكامل ـ الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ـ وماعداهما متممات لزيادة معان ودلالات على التركيب الاساسي في الجملة العربية.

ومن ثمة فإن نظرية تشومكسي يمكنها أن تعتمد على هذا الجانب من المبدأ الأساسي في تكوين الجملة العربية، ولكن هل ستلقي هذه الظاهرة مجموعة الظواهر الكلية العامة في لغات طبيعية أخرى ؟ !

٨ ـ خصوصيات في نظرية النظم:

وضع عبدالقاهر نظريته ـ النظم النحوي في مجال دراسة العربية، وقوانين تراكيبها، ونظم ألفاظها تبعاً للمعاني التي يقصد اليها المتكلم، لأن الالفاظ عنده خدم للمعاني وتبع لها.

وقد بين خلال ذلك كيف أنّ النظم الصحيح يأتي طبقاً لمقتضيات قواعد اللغة الصحيحة وقوانينها، وكلما اقترب النظم من معاني النحو كان أشد أسراً بالبيان الجميل، ووضوح التعبير.

ولما كانت قواعد العربية ذات تميّزات وخصوصيات متنوعة، كان على الناطق أو الكاتب أن يكون ذا معرفة بذلك لأن النظم يأخذ في الأعتبار هذه القوانين والمبادىء، فاللغة تمنح أهلها ـ أحياناً كثيرة ـ أنواعاً من الجوازات، وتسامح في الكثير من الاستعمالات، (كالتقديم والتأخير) (الحذف والأضمار) و (التعريف والتنكير) و (الأعادة والتكرير)[١٣٤] و (الفصل والوصل) و (الأظهار والأخفاء) . . . الخ[١٣٥]

فبتقديم شيء على شيء، وتحويل اللفظ من مكان لآخر، يتحقق غرض يقصد إليه المتكلم، ولذا كان المتكلم هو المتحكم في تركيب الكلام ـ على وفق مبادىء معاني النحو ـ تبعاً للمعاني في نفسه، ويعتمد في هذا الاتجاه مذهب سيبويه ـ قبله ـ حين يقول: « كانهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه اعنى، وإن كانا ـ جميعاً ـ يهمّانهم ويعنيانهم ».[١٣٦]

ويحسب المتكلم أن يقدّم شيئاً، ويؤخر آخر في تركيب واحد، فيجد الفرق واضحاً بين التركيبين في « المعنى » فقولك:

ـ أ انت قلت الشعر ؟

ـ أقلت أنت الشعر ؟

تجد الجملتين ذواتي مفردات واحدة، ولكن التقديم والتأخير عملا فيها عملها، فاديا الى تفاوت في معنيهما.

فالمتكلم في الجملة الأولى « يشك في قائل الشعر »، وهو في الثانية « يشك في حصول قول الشعر »، هل وقع حقيقة ؟ وانما أدّى الى هذا التفاوت الدقيق ـ وهو تفاوت ـ جوهري في دلالة التركيبين ـ عملية التقديم والتأخير.

ومن المميزات التي تحتفظ بها العربية، وتكاد تنعدم في سائر اللغات، ميزة « الحذف » وهي ميزة يشبهها الجرجاني بـ « السحر »: « لأن ترك الذكر أفصح من الذكر » ويمثل لذلك بصور من حذف « المبتدأ » أو « الخبر » او « المفعول » أو « الفاعل ». . الخ[١٣٧] .

ومثل الحذف « الأضمار »، وهو خصيصه من خصائص العربية المتميزة بها من سائر اللغات، ومن أنواعه « الأضمار على شريطة التفسير »، ومثاله قول البحتري:

لو شئت لم تُفسد سماحة حاتم
كرماً ولم تهدم مآثر خالد

ففي الشطر الأول من بيت البحتري إضمار يمكن تفسيره ـ دلاليا ـ بقولنا: « لو شئت أن تفسد سماحة حاتم لم تفسدها »[١٣٨] ولكن الشاعر أوجز الكلام، لاستطاعة المتلقي فهم دلالة الكلام من خلال التركيب، وهذه مزية من مزايا اللغة يتعذر على المناهج الألسنية الحديثة أن تجد الطريق الى تفسيرها، الا من حيث الظاهر، لأنها مناهج شكلية صورية، تنظر الى الصور اللفظية المختلفة، داخل أية لغة، ثم تصنّفها على الأسس التي تواضعت عليها وتصف العلاقات، بين كلماتها، في الجملة شكلياً.[١٣٩]

كل هذه المبادىء التي تحتفظ بها الجملة العربية، وقواعد تراكيبها، تدلّ على أن اللغة نظام ونسق من العلامات، وأنها دستور محكم، ودقيق، إذا التزمه المتكلم أو الكاتب أجاد البناء،

ولذلك يقول الجرجاني : « إنّ معك دستوراً، لك فيه إن تأملت غنى عن كل ماسواه ».[39] وفي تسمية اللغة بالدستور سبق لعبد القاهر يسجل له، فقد جاء سوسير بعده بما يزيد على تسعة قرون ليقول : « اللغة دستور والكلام طريقة استعمال هذا الدستور »(*) وهذه النظرة في « نظامية » اللغة و « دستوريتها »، هي نفسها التي فهمها العربي حين وصف البلاغة بأنها « نظام »، يقول البحتري :

في نظام من البلاغةِ ما شكّ امرؤ أنه نظام فريدُ[40]

هذه هي بشكل مجمل ـ أسس نظرية النظم النحوي، حاولنا من خلال ما طرحناه في هذا الموجز عنها، أن نبين بعض صلاتها ـ أو صلات المناهج الألسنية الحديثة بها ـ ولا سيما المنهج البنيوي، والنظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي، وغيره من الألسنيين.

ولقد تبين أن عبدالقاهر كان سباقاً الى الكثير من المفاهيم التي طرحها البحث الألسني الحديث، بل لعلنا نستطيع أن نقرر أن عبدالقاهر كان الالسني الأول في تاريخ الدراسة اللغوية والبنيوي الأول، قبل أن تعرف أوربا المنهج البنيوي في دراسة اللغة بعد سوسير.

الهوامش والمصادر

١ ـ ١ الدلائل: المقدمة: (ت).
٢ ـ نفسه: المقدمة (ث)
٣ ـ الدلائل: ٢٣ ـ ٢٤.
٤ ـ نفسه: ٣٠ ـ ٣١.
٥ ـ البنيوية في اللسانيات: د. الخناش ق ١٠ / ٣٩.
٦ ـ مشكلة البنية: ٥٥ ـ ٥٦.
٧ ـ البنيوية: جان بياجيه: ٦٤.
٨ ـ مشكلة البنية: ٤٨.
٩ ـ البنيوية: ٦٣ ـ ٦٥.
١٠ ـ مشكلة البنية: ٣٨ والبنيوية: بياجيه: ٨٧ ـ ٨٨.
١١ ـ مشكلة البنية: ٣٧ ـ ٣٨.
١٢ ـ دلائل الأعجاز: ٣٥.
١٣ ـ نفسه: ٣٠
١٤ ـ نفسه: ٣١.
١٥ ـ نفسه: ٤٨.
١٦ ـ نفسه: ٤٣.
١٧ ـ نفسه: ٧٣ ـ ٧٤.
١٨ ـ الدلائل: ٦٤ وص ٣٠٠ ـ ٣٠١ و ٣١٤ و ٤١٨ ـ ٤١٩.
١٩ ـ انظر: جان بياجيه: البنيوية: ٩٣.
٢٠ ـ الدلائل: ٦٤.
٢١ ـ نفسه: ٦٥، ٤١٨ ـ ٤١٩.
٢٢ ـ الدلائل: ٢٢١.
٢٣ ـ نفسه: ٣٦٠.
٢٤ ـ نفسه: ٤٢٢.
٢٥ ـ ومشكلة البنية: ٥٩ اللغة العربية معناها ومبناها.
٢٦ ـ مناهج البحث: د. تمام حسان: ٤٢.
٢٧ ـ ينظر في: اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان؛ ١١٢.
٢٨ ـ الدلائل الأعجاز: ٤٠.
٢٩ ـ الدلائل: ٣٨.
٣٠ ـ نفسه: ٤٠.
٣١ ـ نفسه: ١٣٥.
٣٢ ـ نفسه: ٢٠١ ـ ٢٠٢.
٣٤ ـ الدلائل الاعجاز: ٢٠٣.
٣٥ ـ علم اللغة: د. محمود السعران: ٣٧٧.
٣٦ ـ اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان: ١١٨.
٣٧ ـ البنوية: جان بياجيه: ٧٩.
٣٨ ـ الدلائل الاعجاز: ٢٧٥.
٣٩ ـ البنوية في اللسانيات: الخناش: ق ١: ٣٩.
٤٠ ـ ٤٠٧.
٤١ ـ انظر مشكلة البنية: ٥٦.
٤٢ ـ الدلائل الأعجاز: ٣٢٠.
٤٣ ـ نفسه: ٣٣٢.
٤٤ ـ هو هلمسليف.
٤٥ ـ الدلائل: ٤٠.
٤٦ ـ انظر في العلاقة بين الدال والمدلول عند سوسير وبنفنست: كتاب مشكلة البنية: ٥٥ ـ ٥٦.
٤٧ ـ الدلائل: المقدمة.
٤٨ ـ نفسه: المقدمة.
٤٩ ـ نفسه: ٣٦.
٥٠ ـ الدلائل: : ٣٦.
٥١ ـ نفسه: ٤٤
٥٢ ـ نفسه: ٧٩ ـ ٨٠.
٥٣ ـ الدلائل: ٣١١.
٥٤ ـ نفسه: ٣١٤.
٥٥ ـ الألسنية التوليدية التحويلية: ٩٣.
٥٦ ـ انظر: نظرية النحو العربي: د. نهاد الموسى: ١٥.
٥٧ ـ نفسه: ص ـ ٤٠.
٥٨ ـ اللغة العربية معناها ومبناها: ١٥.
٥٩ ـ البنوية في اللسانيات: الخناش: ٢٢٦.
٦٠ ـ نفسه: ٢١٧.

٦١ ـ نفسه: ٢٢٧.
٦٢ ـ الدلائل: ١٣٥.
٦٣ ـ الدلائل: ٣٦.
٦٤ ـ جرى هذا الحديث في كلية الآداب ـ بمراكش عندما تحدثت عن نظرية النظم النحوي بين جمع من الأساتذة.
٦٥ ـ انظر: مفاتيح الألسنية ـ جورج مونان: ترجمة الطيب البكوش. الفصل المتعلق بالأصوات.
٦٦ ـ مشكلة البنية: ٣٣.
٦٧ ـ نفسه: ٧٦.
٦٨ ـ الألسنية التوليدية ـ د. ميشال زكريا ص ١٦٣.
٦٩ ـ الدلائل: ٤١.
٧٠ ـ الدلائل: ٤١.
٧١ ـ نفسه: ٤٣.
٧٢ ـ مجلة فصول / عدد ٢ ـ م: ١ سنة: ١٩٨١ ص ١٩٦ مقال د. عبده الراجحي.
٧٣ ـ الألسنية التوليدية: ١٦٤.
٧٤ ـ الدلائل: ٤٣.
٧٥ ـ نفسه: ٤٤.
٧٦ ـ الألسنية التوليدية: ١٦٤.
٧٧ ـ الدلائل: ٤٤.
٧٨ ـ الدلائل: الصفحات: ٢٧٦ ـ ٢٧٧ وصفحة: ٢٨٢ و ٣٠١.
٧٩ ـ نفسه: ٣٤٩.
٨٠ ـ الالسنية التوليدية: ١٠٨.
٨١ ـ نفسه: ١٠٩.
٨٢ ـ الدلائل: ٣٦٠.
٨٣ ـ نفسه: ٣١٦.
٨٤ ـ الدلائل: ٣٢١ ـ ٣٢٢.
٨٥ ـ الالسنية التوليدية: ١٠٩.
٨٦ ـ الدلائل: ٣١٤.
٨٧ ـ الدلائل: ٣١٠.
٨٨ ـ نفسه: ٣١١.
٨٩ ـ نفسه: ٣٠١.
٩٠ ـ انظر: ص ١٦٨ فما بعد من الالسنية التوليدية.
٩١ ـ انظر باب الفاعل في شرح الرضي على الكافية: ١ / ٧٠ فما بعد.
٩٢ ـ الألسنية التوليدية: ١٦٨ ـ ١٦٩.
٩٣ ـ نفسه: ١٦٩.
٩٤ ـ الدلائل: ٣٠٠ ـ ٣٠١.
٩٥ ـ مقال: المكوّن الدلالي في: القواعد التوليدية ـ مجلة: ف ا م: ص ١٥ عدد: ١٨ ـ ١٩ سنة: ١٩٨٢.
٩٦ ـ الدلائل: ٢٨٦.
٩٧ ـ الألسنية التوليدية: د. ميشال زكريا: ١٠٨.
٩٨ ـ الدلائل: ٤١٨ ـ ٤١٩.
٩٩ ـ نفسه: ٤١٩.

١٠٠ ـ الدلائل: ٢٣ ـ ٢٤.
١٠١ ـ نفسه: ٣٦.
١٠٢ ـ مشكلة البنية: ص: ٦٤.
١٠٣ ـ الدلائل: ١٣٥.
١٠٤ ـ نفسه: ٣٢٦.
١٠٥ ـ نفسه: ٣٢٤.
١٠٦ ـ الدلائل: ٥١.
١٠٧ ـ نفسه: ١٩٢.
١٠٨ ـ تأملات حول اللغة: تشومكسي: ط ـ ١٩٧٥: ص ٤.
١٠٩ ـ الخصائص: ١ / ٢٣٧.
١١٠ ـ الخصائص: ٢ / ٤٦٦.
١١١ ـ انظر: نظرية النحو العربي. د. الموسى. ص ٥٩.
١١٢ ـ سنة: ١٩٣٢ م.
١١٣ ـ الدلائل: ٢٠٣.
وانظر في هذا الجانب الفصل الثامن من كتاب مقدمة في علم اللغة النظري: جون لاينز: علم الدلالة.
١١٤ ـ الدلائل: ١٩٩.
١١٥ ـ نفسه: ٢٠١.
١١٦ ـ طبع عام ١٩٦٨. انظر الفصل الثامن منه موضوع علم الدلالة.
(٥) The Meaning of Meaning. p: 11 — 12.
١١٧ ـ الدلائل: ٢٠٢.
١١٨ ـ نفسه: والصفحة.
١١٩ ـ انظر ما ترجمه المنشطة وجاءت في « علم الدلالة » من كتاب لاينز: ص ٣٨.
١٢٠ ـ الدلائل: ٣٤١.
١٢١ ـ نفسه: ٣٦٨.
١٢٢ ـ الحيوان: ٣ / ١٣١.
(٥) مجلة: ف / ع / م: مقال لميشال زكريا عدد: ١٨ ـ ١٩ سنة: ١٩٨٢ ص ١٥.
١٢٣ ـ الدلائل: ٣٦٨.
١٢٤ ـ تشومكسي: ١٩٥٧ ص ١٥.
١٢٥ ـ قواعد النقد الأدبي: ٣٥ و ٣٧.
١٢٦ ـ الدلائل: ٤١١.
١٢٧ ـ الألسنية التوليدية: ٨٩.
١٢٨ ـ نفسه: ٨٨ ـ ٨٩.
١٢٩ ـ نفسه: ٨٩.
١٣١ ـ الدلائل: ٤١٧ ـ ٤١٨.
١٣٢ ـ نفسه: ٤١٤.
١٣٣ ـ الدلائل: ٦٧ ـ ٦٨.
١٣٤ ـ نفسه: انظر الصفحات: ٨٣٠ ـ ٨٧، ١١٢، ١٢٦، ١٧٠ ـ ١٩٢.
١٣٥ ـ نفسه: ٨٤.
١٣٦ ـ الدلائل: ١١٢ ـ ١٢٥.
١٣٧ ـ نفسه: ١٢٦.
١٣٨ ـ علم اللغة: د. محمود السعران: ٢٢٥.
١٣٩ ـ الدلائل: ١٠٨.
١٤٠ ـ الدلائل: ٣٩٧.